

# السَّرْحُ وَالتَّوَضُّيْحُ

لِقَصِيْدَةِ غَرَامِي صَحِيْحٍ

لشهاب الدين أحمد بن فرح الإشبيلي

لفضيلة الشيخ أبي عبدالرحمن يحيى بن علي الحجوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله نعمده، ونستعينه، ونستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

ففي إحدى الليالي من شهر جماد الأول عام (١٤٢٩هـ) وأنا تارة أقلب كتاب "تنوير الحوالك ببيان الصحيح من أحكام المناسك"، وأرى أن الموجود بين يدي بحاجة إلى مزيد عناية وتتميم، وتارة أنظر إلى المرصوص بين يدي من تحقيق "فتح الباري"، وأنه يحتاج إلى مراجعة وتصحيح، وتارة إلى بعض البحوث الأخرى لنا أو لإخواننا التي هي في انتظار المراجعة.

وأخرى أتذكر بعض القضايا في الدعوة؛ فشعرت بالهم كما هو المعتاد عند أن يجول الذهن في مثل هذه الأمور، فاستلقيت على الفراش وأنا أتذكر قول الشاعر:

ومشتت العزمات ينفق عمره حيران لا ظفر ولا إخفاق

وأحبيت أن أطلع كتاباً، فوقعت يدي على "مجموع رسائل الإمام الحافظ

ابن عبد الهادي" رحمته الله، ومن ضمنها تلك اللامية الغزلية العميقة في أنواع

الحديث على اختصارها، للإمام أبي العباس أحمد بن فرح الإشبيلي رحمته الله، فرأيت

أن الإمام ابن عبد الهادي علق عليها فيما يختص بالتعاريف الاصطلاحية.

ومع كثرة من شرحها كما أشار إلى ذلك بتوسع الولد حسين بن أحمد رحمته الله في ترجمة ناظمها، وفي شرح المنظومة، إلا أن بعضها مختصر، وأكثرها - إن لم تكن كلها - حسب ما رأيت لم يعتن بالتنبيه على ما شطح فيه الناظم رحمته الله. فجمعت عليها بعضًا مما لم يكن في شرحي على «البيقونية»، وأضفت ما احتجت إضافته من الشرح المذكور عليها، واعتبرتها ترويضًا من تلك البحوث الثقيلة شيئًا ما.

وأرجو أن ينفع الله بها كما نفع بـ«شرح البيقونية» مع كثرة شروحيها؛ إلا أن هذه المختصرات كثيرة الطلب، فمن وقع في يده شرحنا أو شرح غيرنا نفعه ذلك - إن شاء الله -، وبالله التوفيق.

## كُتِبَ

يحيى بن علي الحجوري

في شهر جماد الأول ١٤٢٩هـ

## تَرْجَمَةُ النَّازِمِ

هو أبو العباس أحمد بن فرح اللخمي الإشبيلي الشافعي نزيل دمشق.  
قال الذهبي رحمته الله في "تاريخ الإسلام" (٣٨٢/٥٢) وفيات سنة ٦٩٩: أحمد بن فرح بن أحمد بن محمد، الإمام الحافظ الزاهد، بقية السلف، شهاب الدين أبو العباس اللخمي الإشبيلي الشافعي، وُلِدَ في ثالث ربيع الأول سنة خمس وعشرين وستمئة بإشبيلية، وأسر في أخذ الفرنج إشبيلية سنة ست وأربعين، وَخَلَّصَهُ اللهُ.

وقدم الديار المصرية سنة بضع وخمسين، فتفقه بها على الشيخ عز الدين ابن عبدالسلام قليلاً، وسمع منه، ومن شيخ الشيوخ: شرف الدين الأنصاري الحموي، والمعين أحمد بن زين الدين، وإسماعيل بن عزون، والنجيب بن الصيقل، وابن علاق، وطائفة.

وبدمشق من شيخ الوقت ابن عبدالدائم، وعمر الكرمانى، وفراس العسقلاني، وخلق.

وعني بالحديث، وأتقن ألفاظه، ومعانيه، وفقهه حتى صار من كبار الأئمة، وذلك مضاف إلى ما فيه من الورع، والصدق، والنسك، والديانة، والسمت الحسن، والتعفف، وملازمة الاشتغال، والإفادة.

وكان فقيهاً بالشامية وبها يسكن، وله حلقة للإشغال بكرةً بجامع دمشق

عُرِضَتْ عَلَيْهِ مشيخة دار الحديث النورية، فامتنع، وكان رجلاً مهيباً، مديد القامة. اهـ

وقال رحمته الله في «تذكرة الحفاظ» (١٤٨٦/٤): وكانت له حلقة إقراء للحديث وفنونه، حَصُرَتْ مجالِسُه، ونعم الشيخ كان: عِلْمًا، وفضلاً، ووقارًا، وديانة، واستحضارًا، واستبحارًا، وثقةً، وصدقًا، وتعففًا، وقصدًا، تَخَرَّجَ به جماعة، وكتب الكثير من الفقه والحديث.

وقال أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي في «النجوم الزاهرة» (١٩١/٨): الشيخ الصالح الحافظ...، كان حافظًا، دِينًا، خَيْرًا، زاهدًا، متورعًا، عُرض عليه جهات كثيرة، فأعرض عنها.

وقال الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٨٧/٧): عني بالحديث، وأتقن ألفاظه، ومعانيه، وفقهه، وصار من كبار الأئمة، إلى ما فيه من الورع، والصدق، والديانة، وكان فقيهاً بالشامية، وله حلقة إشغال بكره بالجامع، وعُرِضَتْ عَلَيْهِ مشيخة دار الحديث النورية، فامتنع.

وانظر ترجمته في «العبر» (٣٩٣/٥)، و«تذكرة الحفاظ» (١٤٨٦/٤)،

و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢٦/٨)، وغيرها.

## عناية كثير من العلماء بهذه المنظومة

قال الذهبي رحمه الله في "تاريخ الإسلام": وله قصيدة مليحة غزلية في صفات الحديث سمعتها منه أولها:

غرامي صحيح والرجاء فيك مُعْضِلٌ وحزني ودمعي مرسل مسلسلٌ

وهي عشرون بيتاً، سمعها منه شيخانا: الدمياطي، واليونيبي سنة بضع وستين، وسمع منه: البرزالي، والمقاتلي، والنايلسي، وأبو محمد بن أبي الوليد، وكان من أزم الطلبة له.

قال عنها الشيخ تاج الدين السبكي رحمه الله تـ(٧٧١هـ) في: "طبقات الشافعية الكبرى" (٢٩ / ٨): قصيدة بليغة، جامعة لغالب أنواع الحديث. اهـ

وقال الشيخ عبدالحفي (ابن العماد) الحنبلي رحمه الله تـ(١٠٨٩هـ) في "شذرات

الذهب" (٧ / ٤٤٤): حفظها جماعة، وعلى فهمها عولوا. اهـ

وقال الشيخ الأديب أحمد بن محمد المقرئ التلمساني رحمه الله تـ(١٠٤١هـ) في

"نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب" (٢ / ٥٣١): شرح هذه القصيدة جماعة من أهل المشرق والمغرب يطول تعدادهم، وهي وحدها دالة على تمكّن الرجل. اهـ

وقال العلامة محمد السفاريني رَحِمَهُ اللهُ تَد (١١٨٩هـ) في «المُلْحُ الغَرَامِيَّة» ص(١٨): نَظَمَ قصيدته اللامية، فأبدع على سبيل الطرق الفَرَّاسِيَّة، وأتى بجملَةٍ من أقسام المصطلح في ضمنها على سبيل التَّوْرِيَّة، فزادت بذلك ملاحظتها، وظهرت فصاحتها. اهـ

### سَبَبُ تَسْمِيَّتِهَا بِالْقَصِيدَةِ الْغَرَامِيَّةِ

قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (٢١٨): ولأبي العباس شهاب الدين أحمد بن فرح -بالفاء والحاء المهملة- بن أحمد بن محمد اللخمي الإشبيلي الشافعي نزيل دمشق، المتوفى سنة تسع وتسعين وستمائة، منظومة في ألقاب الحديث، تعرف بـ«القصيدة الغرامية»؛ لقوله في أولها: (غرامي صحيح).

## شُرُوحُ الْمَنْظُومَةِ

لهذه المنظومة شروح كثيرة منها:

- ١- شرح الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي المتوفى سنة (٧٤٤)، صاحب "الصارم المنكي"، ويوجد منه بدار الكتب المصرية - كما في فهرستها (١/ ٢٤٩) - خمس نسخ، وقد طبعت ضمن "مجموع رسائل ابن عبد الهادي".
  - ٢- شرح أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب الشهير بابن قنفذ، الفلسطيني تـ(٨٠٩)، واسم شرحه "شرف الطالب في أسنى المطالب"، وله نسخ مخطوطة عديدة.
  - ٣- شروح محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة الشافعي تـ(٨١٩)، ترجمه السيوطي في "بغية الوعاة" (١/ ٦٣-٦٦)، وذكر أن له على هذه المنظومة ثلاثة شروح. طبع أحد هذه الثلاثة وهو "زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح"، في عام (١٣١٣)، وألحقت به ترجمته بالألمانية.
  - ٤- شرح ابن قطلوبغا الحنفي تـ(٨٧٩).
- قال السخاوي (٦/ ١٨٦): وما صنفه في هذا الشأن شرح قصيدة ابن فرح في الاصطلاح، وقال: إنه بحث فيه مع العز بن جماعة.



وانظر: «فهرست دار الكتب المصرية» (١/ ٢٥١).

٥- البهجة السُّنِّيَّة في حل الإشارات السُّنِّيَّة لمحمد بن ابراهيم التتائي المالكي المتوفى سنة (٩٤٠) تقريباً.

٦- شرح محمد بن محمد الدلجي العثماني الشافعي تـ(٩٤٧).

٧- «بيان ما للحديث من مصطلح بشرح منظومة ابن فرح»، تأليف عبدالقادر بن أحمد بن عبد القادر الغنيمي الأنصاري الشافعي، أمته في رمضان سنة (٩٨٣).

٨- شرح يحيى بن عبد الرحمن الأصفهاني القرشي الشهير بالقرافي، أمه تأليفه في عام (٩٢٦)، توفي سنة (٩٦٠).

وشرحه مطبوع مع حاشية عليه لشيخ من الأزهر اسمه: إبراهيم بن محمد البرماوي تـ(١١٠٦).

٩- شرح محمد - الشهير بـ(وفا) - بن ناصر الدين القرافي الشافعي، أمته في شهر رجب من سنة (١٠٤٤).

١٠- شرح محمد بن أحمد السفاريني النابلسي الحنبلي تـ(١١٨٨) شارح ثلاثيات المسند، واسمه «الملح الغرامية على منظومة ابن فرح اللامية»، وقد طبع.

١١- «المقترح في شرح أبيات المصطلح»، لعمر بن عبدالله الفاسي تـ(١١٨٨). نسخة منه في الخزانة التيمورية.

١٢- شرح أعرابي بن محمد الأزهري، ألفه سنة (١٢١٤)، انظر فهرس

التيمورية (٢١ / ٢) أو دار الكتب (٢٤٩ / ١).

١٣- شرح محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر المالكي الشهير بالأمير  
تـ(١٢٣٢).

١٤- «النكت الغريبة العجائب المبينة لمعاني قصيدة ابن فرح الأشبيلي على  
وجه الصواب» تأليف أحمد بن موسى بيلي العدوي المالكي، منه بدار الكتب  
نسختان خطيتان، كذا في فهرستها (٣١٩ / ١).

١٥- شرح أبي المحاسن محمد بن خليل القاوقجي الطرابلسي تـ(١٣٠٥)،  
ترجمته في «فهرس الفهارس» (١٠٤-١٠٦ / ١).

١٦- شرح محمد بدر الدين الحسيني تـ(١٣٥٤)، طبع بدمشق سنة (١٩٨١).

١٧- «المخبر الفصيح عن أسرار غرامي صحيح»، لعبد الحي بن عبد الكبير  
الكتاني صاحب «فهرس الفهارس»، راجع «مقدمة محققه» (٢٥ / ١).

## نظائر هذه المنظومة

لم تكن هذه المنظومة هي الوحيدة التي نظمت بهذه الصيغة الغزلية في ألقاب الحديث؛ فقد نظم برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي بن أيوب المعروف بابن أبي شريف المقدسي المصري الشافعي.

قال ابن العماد في "شذرات الذهب" (٨/١٢٠): الشيخ الإمام، والخبر الهمام، العلامة المحقق، والفهامة المدقق، شيخ مشايخ الإسلام...، ومن شعره من قصيدة ختم بها "صحيح البخاري":

دموعي قد نمت بسر غرامي      وباح بوجدي للوشاة سقامي  
فأضحى حديثي بالصباية مسندًا      ومرسل دمعي من جفوني هامِي

وصدقة بن فرح الفيثي.

قال السخاوي في "البلدانيات" (٢٣٨): البلد السادس والخمسون، فيشا

الصغرى... أنشدني بها صدقة بن فرح الفيثي لنفسه:

غرامي صحيح من قديم الأوائل      وجسمي سقيم والهوى في مقاتلي  
أرى الفضل عنكم مسندًا ومعنًا      ولولاكم ما طاب نقل لناقل  
فأنتم منائي في الوجود وليس لي      فخار سوى مدحي لكم في المحافل

وقال العيدروسي في «النور السافر» (٣٢١): وفيها -أي: في سنة (٩٨٥هـ)- كان ختم «صحيح البخاري» بحضرة سيدي الوالد، وأنشأ الشيخ عبد المعطي في ذلك قصيدة طنانة، وهي:

حديث غرامي مسند ومسلسل	ومطلق دمعي فوق خدي مرسل
وعشقي صحيح والعواذل قولهم	ضعيف ومتروك هباً مُتَقَوَّل
وما حسن إلا الأحاديث عنكم	وأما حديث عن سواكم فمعضل
أحبنا طبتم فطاب حديثكم	وطاب سماعي عنكم حين ينقل

صُورَةُ الْمَخْطُوطَةِ

<p>غرامِي صَحِيحٌ وَالْمَجَانِبُ بَعْضُ          وَصَبْرِي قِيمٌ شَهْدُ الْعُقَلَانِ          وَلا هُنَّ الْأَسْمَاعُ حَدِيثُكُمْ          وَأَمْرِي مَوْقُوفٌ عَلَيْكُمْ وَلَيْسَ          وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعًا إِلَيْكُمْ لَكُنْتُ          وَعَدَلٌ عَذْوِي مِنْكُمْ لِأَسْفَى          أَقْضَى زِمَانِي فِيكُمْ مَتَصِلُ الْوَيْ          وَهَذَا نَافِي كِفَانِ هَجْرِي مَدْرَجٍ          وَأَجْرِي دَمِي قَوْفٌ حَمْدِي حَيَا          فَتَفْتَقُ جَسْمِي وَهَدْيِي وَعَبْرِي          وَمَوْلَانِي وَجَدِي شَيْخِي وَوَيْ          خَذَا وَجَدِي مَسْنَدًا وَمَعْتَمَدًا          وَزِي نَبِيٍّ مِنْ مَبْهَمِ الْمَحَبِّ فَاعْتَبِرْ          عَزِيمِي بَكُمْ حَبِّ ذَيْلٍ لِعَزِيمِي</p>	<p>مِصْطَلَحُ الْحَدِيثِ          بِرَأْدِهِ الرَّحْمَنُ الْجِيمِ          وَحَرْفِي وَدَمِي مَرْسِلٌ وَسَسْلٌ          ضَعِيفٌ وَمَتْرُوكٌ وَذِي أَجَلٍ          مَشَافَهَةٌ يَمِينِي عَلِيٍّ فَأَنْقَلُ          عَلَيَّ أَحَدًا لِأَعْلِيكَ الْمَعْوَلُ          عَلَيَّ رَغْمٌ عَذَا لِي تَرَقُّ وَقَدَلُ          وَزُورٌ وَتَدْلِيْسٌ يَبْرُدُ وَيَهْمَلُ          وَمَنْقَطَعًا عَابِدًا تَوَصَّلُ          تَكَلْفَنِي مَا لِأَطِيقُ فَا حَمَلُ          وَمَا هِيَ إِلَّا مَجْعَتِي تَتَحَلَلُ          وَمَعْتَقٌ صَبْرِي وَقَوْلِي لِلْبَلْبَلِ          وَمَخْتَلَفٌ خَطِيءٌ وَمَا مِنْكَ أَصْلُ          قَمِيرِي بِمَوْضِعِ الْهَوِيِّ يَتَحَلَلُ          وَغَامِضَانِ رَمْتِ شَرْهَا أَطْوَلُ          وَمَشْهُورٌ أَوْضَا الْمَحَبِّ تَنْدَلُّ</p>
---	---

عَرَبِي

<p>غَرِيْبٌ يِقَاسِي الْبَعْدَ عِنْدَ وَمَالِهِ          فَرَفَقًا بِمَنْطُوعِ الْوَسَائِلِ مَالِهِ          فَلَا ذَرْبَ فِي عَزْمِيْعٍ وَرَفْعَةٍ          وَأَوْرِي بِسَعْدِي وَالْبِيَابِ وَرَيْبِ          فَخْذِ أَوْلَادِي مِنْ آخِرِ شَمِ أَوْ لَأِ          أَبْرَادًا أَقْسَمْتُ فِي بَحْثِهِ</p>	<p>وَحَقِّكَ عَنِ دَارِ الْقَلْبِ مَحْوَلُ          إِلَيْكَ سَبِيلٌ لِأَوْلَادِكَ مَعْدَلُ          وَلَا ذَرْبَ تَعَلُّوا بِالْتَّجْنِي فَانْزَلِ          وَأَنْتَ الَّذِي تَعْنَى وَأَنْتَ الْمَوْجَلُ          مِنْ النِّصْفِ مَنْدُغُهُ وَفِيهِ مَكْمَلُ          أَهْمٌ وَقَوْلِي بِالصَّبَابَةِ مَشْمَلُ</p>
---	--

نَصُّ الْمَنْظُومَةِ<sup>(١)</sup>

- (١) غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيكَ مُعْضَلٌ وَحَزْنِي وَدَمْعِي مُرْسَلٌ وَمُسَلَّلٌ  
 (٢) وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ وَمَثْرُوكٌ وَذِي أَجْمَلٌ  
 (٣) وَلَا حَسَنٌ إِلَّا اسْتِمَاعٌ حَدِيثِكُمْ مُشَافَهَةٌ يُمَلَى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ  
 (٤) وَأَمْرِي مَوْقُوفٌ عَلَيْكَ وَلَيْسَ لِي عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْكَ مُعَوَّلٌ  
 (٥) وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعًا إِلَيْكَ لَكُنْتُ لِي عَلَى رَعْمٍ عُدَالِي تَرِيقٌ وَتَعْدِلُ  
 (٦) وَعَدْلٌ عَذُوبِي مُنْكَرٌ لَا أَسِيغُهُ وَزُورٌ وَتَدْلِيسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ  
 (٧) أُقْضِي زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الْأَسَى وَمُنْقَطِعًا عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ  
 (٨) وَهَذَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ تُكَلِّفُنِي مَا لَا أَطِيقُ فَأَحْمِلُ  
 (٩) وَأَجْرَيْتُ دَمْعِي بِالِدَّمَاءِ مُدَبَّجًا وَمَاهِي إِلَّا مُهَجَّتِي تَتَحَلَّلُ  
 (١٠) فَامْتَفِقْ جَفْنِي وَسُهْدِي وَعَبْرِي وَمُفْتَرِقْ صَبْرِي وَقَلْبِي الْمُبْلَبِلُ  
 (١١) وَمُؤْتَلِفٌ وَجِدِي وَشَجْوِي وَلَوْعَتِي وَمُخْتَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنْكَ آمَلُ  
 (١٢) خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْتَنَدًا وَمُعْنَعًا فَغَيْرِي بِمَوْضُوعِ الْهُوَى يَتَحَيَّلُ

(١) ممن ذكر هذه القصيدة كاملة في ترجمته: الصفدي في "أعيان العصر" (٣١٠/١ - ٣١١)، والسبكي في "طبقات الشافعية" (٢٧/٨ - ٢٩)، والتلمساني [نقلًا عن الصفدي] في "نفح الطيب" (٥٣١/٢)، وذكر العيني في "عقد الجمان" (٩٩/٤ - ١٠٠) (ثمانية عشر) بيتاً، والسخاوي في البلدانيات (١٤٧) وذكر ابن تغري بردي (ثانية) أبيات في "النجوم الزاهرة" (١٩١/٨)، وذكر الصفدي في "الوافي" (٢٨٦/٧)، وابن العماد في "الشذرات" (٧٧٦/٧) البيت الأول منها، وكذا الذهبي في "تاريخ الإسلام".

- (١٣) وَذِي بُبْدٍ مِنْ مُبْهَمِ الْحُبِّ فَاعْتَبِرْ  
 (١٤) عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ دَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ  
 (١٥) غَرِيبٌ يُقَاسِي الْبُعْدَ عَنْكَ وَمَالَهُ  
 (١٦) فَرَفَقًا بِمَقْطُوعِ الْوَسَائِلِ مَالَهُ  
 (١٧) فَلَا زِلْتَ فِي عِزٍّ مَنِيْعٍ وَرِفْعَةٍ  
 (١٨) أُورِي بِسُعْدَى وَالرَّبَابِ وَزَيْنَبِ  
 (١٩) فَخُذْ أَوْلَا مِنْ إِسْمِهِ ثُمَّ أَوْلَا  
 (٢٠) أَبْرُ إِذَا أَفْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ  
 وَغَامِضُهُ إِنْ رُمْتَ شَرْحًا أَطْوَلُ  
 وَمَشْهُورٌ أَوْصَافِ الْمَحَبِّ التَّذَلُّ  
 وَحَقِّكَ عَنِ دَارِ الْهَوَى مُتَحَوَّلُ  
 إِلَيْكَ سَبِيلٌ لَا وَلَا عَنْكَ مَعْدِلُ  
 وَلَا زِلْتَ تَعْلُو بِالتَّجَنِّي فَانْزِلْ  
 وَأَنْتَ الَّذِي نَعْنِي وَأَنْتَ الْمُؤَمَّلُ  
 مِنَ النَّصْفِ مِنْهُ فَهَوَ فِيهِ مُكَمَّلُ  
 أَهْنِيمُ وَقَلْبِي بِالصَّبَابَةِ يُشْعَلُ

## الشَّرْح

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(١) غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيكَ مُعْضَلٌ وَحُزْنِي وَدَمْعِي مُرْسَلٌ وَمُسْلَسَلٌ

قَوْلُهُ: غَرَامِي.

الغرام: قال الإمام ابن القيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ "رَوْضَةُ الْمُحِبِّينَ" (٤٩): وَأَمَّا

الغرام: فَهُوَ الْحُبُّ اللَّازِمُ، يُقَالُ: رَجُلٌ مَغْرَمٌ بِالْحُبِّ، أَي: قَدْ لَزِمَهُ الْحُبُّ،

وَأَصْلُ الْمَادَّةِ مِنَ اللَّزُومِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: رَجُلٌ مَغْرَمٌ مِنَ الْغَرَمِ، أَوْ الدِّينِ.

قَالَ فِي "الصَّحَاحِ": وَالْغَرَامُ: الْوَلُوعُ، وَقَدْ أَغْرَمَ بِالشَّيْءِ، أَي: أَوْلَعَ بِهِ،

وَالْغَرِيمُ لِمَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ، يُقَالُ: خَذَ مِنْ غَرِيمِ السُّوءِ مَا سَنَحَ. وَيَكُونُ الْغَرِيمُ

أَيْضًا الَّذِي لَهُ الدِّينُ، قَالَ كَثِيرٌ عِزَّة:

قَضَى كُلَّ ذِي دِينَ فَوْفَى غَرِيمِهِ وَعِزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمِهَا

وَمِنَ الْمَادَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي جَهَنَّمَ: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥]،

وَالْغَرَامُ: الشَّعْرُ الدَّائِمُ اللَّازِمُ، وَالْعَذَابُ، قَالَ بَشَرٌ:

وَيَوْمَ النَّسَارِ وَيَوْمَ الْجَفَا رَكَانَا عَذَابًا وَكَانَا غَرَامَا

وَقَالَ الْأَعَشَى:

إِنْ يِعَاقِبُ يَكُنْ غَرَامًا وَإِنْ يَعْ — ط جَزِيلًا فَإِنَّهُ لَا يَبَالِي



وقال أبو عبيدة: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥]، كان هلاكًا، ولزامًا لهم، ولطف المحبة عندهم، واستعدادهم لها لم يكادوا يطلقون عليها لفظ الغرام، وإن لهج به المتأخرون.

### قَوْلُهُ: صَحِيحٌ.

قال الإمام ابن عبد الهادي رحمته الله: الحديث الصحيح المتفق على صحته؛ هو الحديث المسند، الذي يتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط، عن العدل الضابط، إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا معلاً.

**قلت:** الصحيح لغة: ضد السقيم، يقال: فلان صحيح. وفلان سقيم ومعلول.

واصطلاحاً: الصحيح لذاته الذي يُحْكَمُ له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث، كما ذكر غير واحد من الأئمة، منهم ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" هو ما اجتمعت فيه ستة شروط:

### الشرط الأول: أن يكون له سند.

فلا تعرف صحة الحديث من ضعفه إلا بالسند، ذكر مسلم في "مقدمة صحيحه" عدة آثار في ذلك منها:

- قول ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء.
- وقول ابن سيرين: إنَّ هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم.

- وقول ابن المبارك: بيننا وبينهم القوائم. يعني الإسناد.
- وقوله كما في "شرف أصحاب الحديث" للخطيب: مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم.
- وقال ابن المديني: السند مثل الدرج، ومثل المراقبي، فإذا زلت رجلك عن المِرْقَاة؛ سقطت.
- وقال الإمام البخاري في كتاب العلم من "صحيحه": [باب: ٤] قول المحدث: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وقال ابن مسعود: حدثنا رسول الله وهو الصادق المصدوق. وقال شقيق: سمعت من النبي كلمة...، وقال النبي ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجْرَةَ تُشَبِّهُ الْمُؤْمِنَ، حَدَّثُونِي مَا هِيَ؟».
- وثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما عند أحمد، وأبي داود، وغيرهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَسْمَعُونَ، وَيَسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيَسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ».
- وذكر الذهبي في ترجمة إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة من "ميزان الاعتدال": أَنَّ الزَّهْرِيَّ سَمِعَ إِسْحَاقَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَحْدُثُ وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالَ لَهُ الزَّهْرِيُّ: قَاتَلَكَ اللَّهُ يَا ابْنَ أَبِي فُرُوءَةَ، مَا أَجْرَاكَ عَلَى اللَّهِ، أَلَا تَسْنُدُ أَحَادِيثَكَ، تَحْدُثُ بِأَحَادِيثٍ لَيْسَ لَهَا خُطْمٌ، وَلَا أَرْمَةٌ.

### الشرط الثاني: اتصال السند.

الذي هو حكاية طريق المتن، بحيث يكون كل واحد من رواة السند سمع من شيخه إلى منتهاه.

و ضد المتصل: المنقطع الذي سقط من إسناده بعض الرواة، فهذا من ضمن الضعيف المردود، وليس من ضمن الصحيح.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "نخبة الفكر": المردود إما أن يكون لسقط، أو طعن، فالسقط إما أن يكون من مبادئ السند من مصنف، أو من آخره بعد التابعي، أو غير ذلك. فالأول: المعلق. والثاني: المرسل. والثالث: إن كان باثنين فصاعداً؛ فهو المعضل، وإلا فالمنقطع.

ثم قد يكون (أي: السقط) واضحاً، أو خفياً؛ فالأول (الواضح) يُدرك بعدم التلاقي،<sup>(٢)</sup> والثاني المدلس، ويرد بصيغة تحمل اللقي كعن، وقال. اهـ.

### الشرط الثالث: تحقق العدالة في رواته.

والعدالة هي: ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى، والمروءة، والدليل على ذلك قول الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقوله: ﴿مَنْ تَرَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قال ابن القيم رحمته الله في "مفتاح دار السعادة" (٤٩٦/١): وقد يغلط في مسمى العدالة؛ فيظن أن المراد بالعدل من لا ذنب له، وليس كذلك، بل هو

(٢) قلت: أو مع التلاقي وعدم السماع، وكلاهما مذكور في "جامع التحصيل" ونحوه، تارة يقولون: فلان لم يدرك فلاناً. وتارة يقولون: فلان أدرك فلاناً ولم يسمع منه.

وقد ساق الإمام ابن رجب رحمته الله في "شرح علل الترمذي" جملة من الأمثلة لهذا، وهذا يرد به على مذهب مسلم رحمته الله في عدم اشتراط اللقي.

عدل مؤتمن في الدين، وإن كان منه ما يتوب إلى الله منه؛ فإن هذا لا ينافي العدالة كما لا ينافي الولاية والإيمان. اهـ

وقال الشافعي رحمته الله: لو كان العدل من لم يذنب؛ لم نجد عدلاً، ولو كان كل ذنب لا يمنع العدالة؛ لم نجد مجروحاً، ولكن من ترك الكبائر،<sup>(٣)</sup> وكانت محاسنه أكثر من مساوئه؛ فهو العدل.

#### وتتوفر العدالة في:

المسلم؛ لأنَّ الكافر ليس بعدل.

العاقل: فالمجنون لا يقال عنه حال جنونه: إنه عدل.

البالغ: أو المميز؛ فغير المميز لا يقال عنه حال عدم تمييزه: إنه عدل.

السالم من الفسق بارتكاب الكبائر، أو الإصرار على الصغائر، فمن تعمد ارتكاب الكبيرة، أو أصر على الصغائر؛ فهو فاسق، وليس بعدل.

السالم من خوارم المروءة: فمن انخرمت مروءته بخارمٍ معتبر؛ فليس بعدل.

قال الإمام الصنعاني رحمته الله في "توضيح الأفكار" (١١٨/٢-١١٩): وفسر المروءة وضبطها مُلَّا على القاري في حاشيته بقوله: والمروءة بضم الميم والراء بعدا واو ساكنة ثم همزة، وقد تبدل وتدغم، وهي كمال الإنسان من صدق اللسان، واحتمال عثرات الإخوان، وبذل الإحسان... وكف الأذى عن الجيران، وقيل: المروءة التخلق بأخلاق أمثاله وأقرانه.

(٣) زاد بعضهم بعد (من ترك الكبائر): ولم يُبصر على الصغائر. وهي زيادة مقبولة.

وتعقبه الصنعاني برد بعض هذه الأمور، فقال: وإنما قاده إليه السجع.

وذكر من خوارم المروءة كالبول في الطريق، وصحبة الأراذل...

قال: ومجملها الاحتراز عما يُدْمُّ به عرفاً. اهـ

قال ابن كثير رحمته الله في «اختصار علوم الحديث»: وثبت عدالة الراوي

باشتهاره بالخير، والثناء الجميل عليه، أو بتعديل الأئمة، أو اثنين منهم له، أو

واحد (من الأئمة)، حتى ولو كان الإمام المعدل أحد الرواة عنه على الصحيح.

### قَوْلُهُ: الْعَدْلُ.

فرق بين العدل بمعنى الجور، وبين العدل بمعنى القسط، العدل بمعنى

الجور ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥].

﴿الْقَاسِطُونَ﴾ هم الجائرون، ﴿وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، أي: يشركون.

وأما العدل بمعنى الإنصاف، وبمعنى ملازمة الحق؛ فمحمود: ﴿وَمَا

خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ

كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، يعني خلقهم بالعدل، وبالحق، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ

وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦].

ولهذا فإن العادلين قد قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن المقسطين على منابر من

نور، الذي يعدلون بحكمهم، وأهليهم وما ولوا»، أخرجه مسلم، وفي

«الصحيحين»: «سبعة يظلهم الله في ظله...»، ومنهم «إمام عادل».

**الشرط الرابع: الضبط.**

وهو أن يكون كل راوٍ من رواة السند ضابطاً لما روى ضبطاً تاماً، وهو المقصود بقوله: (معتمد في ضبطه ونقله)؛ فإن كان ضبطه قاصراً فقد ينزله عن رتبة من يصح حديثه إلى رتبة من يحسن حديثه، وقد يضعف كما في «توضيح الأفكار».

ذكر ابن رجب في «ملحق علل الترمذي» جملة ممن ضَعَّفَ بسبب عدم ضبطه وحفظه لما في صدره من المحفوظات، فخلط وضعف، وقد يكون عندهم ضبط كتاب، منهم: عبدالرزاق اختلط بآخرة إلا أن حديثه بعد اختلاطه إن كان من أصوله لم يتخرج من أخذها الأئمة.

وقد يكون عندهم ضبط كتاب، وليس عندهم ضبط صدر، بمعنى أنه ليس بمتقن لما حفظه، ومنهم: شريك بن عبدالله النخعي القاضي، قال يعقوب ابن شيبة وغيره: كتبه صحاح، فمن سمع منه من كتبه؛ فهو صحيح، وهو سيء الحفظ؛ إلا ما كان من كتبه.

وكذا إذا كان عنده حفظ وضبط لما في صدره؛ إلا أنه فرط في أصوله، وكتبه؛ فقد يأتي من يدس فيها، فيأتي المحدث يحدث منها بما فيها من الخطأ، فيأتي بالغرائب فيضعف.

قال الصنعاني رحمته الله في «توضيح الأفكار» (١/٨): واعلم أن الضبط قسمان:

ضبط صدر، بأن يثبت الراوي ما سمعه، بحيث يتمكن في استحضاره متى شاء.

**قلت:** ومعنى ذلك أنه يتقن حفظه، ويضبطه حتى يثبت في صدره.

وضبط كتاب: بأن يصونه منذ سمع فيه، وصححه إلى أن يؤدي منه. اهـ.  
ويكون السند على هذه الحال متصلًا إلى منتهاه، فلو تحققت العدالة والضبط في جميع رجال السند إلا واحد؛ اختلت عدالته، أو ضبطه؛ فإنَّ السند كله يضعف من أجل ذلك الواحد.

#### الشرط الخامس:

أن لا يكون شاذًا، ولا منكراً. وسيأتي بيانها إن شاء الله.

#### الشرط السادس:

أن لا يكون معللاً بعلّة قاذحة.

#### درجات الصحيح:

قال الذهبي رحمته الله في "الموقظة" في تعريف الصحيح: هو ما دار على عدل متقن، واتصل سنده.

وقال بعد هذا: فالمجمع على صحته إذا اتصلت السالم من الشذوذ، والعلّة.

فأعلى مراتب المجمع عليه:

(١) مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

(٢) منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود.

(٣) الزهري، عن سالم، عن أبيه.

(٤) أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

(٥) معمر، عن همام، عن أبي هريرة.

(٦) ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس... إلخ.

هذه ضوابط الصحيح لذاته.

أما الصحيح لغيره:

فقال جمال الدين القاسمي في "قواعد التحديث" (ص ٨٠): اعلم أن ما

عرفناه أولاً هو الصحيح لذاته؛ لكونه اشتمل من صفات القبول على أعلاها.

وأما الصحيح لغيره فهو: ما صُحِّح لأمر أجنبي عنه؛ إذ لم يشتمل من

صفات القبول على أعلاها كالحسن؛ فإنه إذا رُوي من غير وجه ارتقى بما

عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة.

وكذا ما اعتمد بتلقي العلماء له بالقبول؛ فإنه يحكم له بالصحة، وإن لم يكن

له إسناد صحيح، وكذا ما وافق آية من كتاب الله تعالى، أو بعض أصول

الشريعة.

قال ابن الحصار: قد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب،

بموافقة آية من كتاب الله، أو بعض أصول الشريعة، فيحمله ذلك على قبوله

والعمل به. اهـ كلام القاسمي.

**الصحيح أقسام:**

قال النووي رحمته الله في "التقريب واليسير": الصحيح أقسام، أعلاها ما اتفق

عليه البخاري، ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما



كان على شرطها ولم يخرجها، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على شرط مسلم، ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة.

### أثبت البلاد في الحديث الصحيح في زمان السلف:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة، ثم أهل البصرة، ثم أهل الشام.

وقال الخطيب: أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة؛ فإنَّ التدليس عندهم قليل، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز.

ولأهل اليمن روايات جيدة، وطرق صحيحة؛ إلا أنها قليلة، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضًا.

ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم، والكوفيون مثلهم في الكثرة؛ غير أن رواياتهم كثيرة الدغل، قليلة السلامة من العلل.

وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات؛ فإنه صالح، والغالب عليه ما يتعلق بالمواظ.

وقال هشام بن عروة: إذا حدثك العراقي بألف حديث، فألقِ تسعمائة وتسعين، وكن من الباقي في شك.

### قولهم: هذا أصح شيء في الباب.

قال النووي رحمته الله في "التقريب والتيسير": لا يلزم من هذه العبارة صحة

الحديث؛ فإنهم يقولون: هذا أصح ما جاء في الباب، وإن كان ضعيفاً، ومرادهم: أرجحه، أو أقله ضعفاً.

### أول من دَوَّن الصحيح المجرد.

قال الإمام ابن كثير رحمته الله في "اختصار علوم الحديث": أول من اعتنى بجمع الصحيح: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، وتلاه صاحبه وتلميذه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، فهما أصح كتب الحديث، والبخاري أرجح؛ لأنه اشترط في إخراج الحديث في كتابه هذا: أن يكون الراوي قد عاصر شيخه، وثبت عنده سماعه منه، ولم يشترط الثاني، بل اكتفى بمجرد المعاصرة.

ومن هاهنا ينفصل لك النزاع في ترجيح تصحيح البخاري على مسلم، كما هو قول الجمهور؛ خلافاً لأبي علي النيسابوري شيخ الحاكم، وطائفة من علماء المغرب. ثم إن البخاري ومسلماً لم يلتزما بإخراج جميع ما يُحكم بصحته من الأحاديث؛ فإنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما، كما ينقل الترمذي وغيره عن البخاري تصحيح أحاديث ليست عنده، بل في "السنن" وغيرها.

### عدد ما في "الصحيحين" من الحديث:

قال ابن الصلاح رحمته الله: فجميع ما في "البخاري" بالمكرر: سبعة آلاف حديث ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً، وبغير المكرر: أربعة آلاف. وجميع ما في

”صحيح مسلم“ بلا تكرار نحو: أربعة آلاف.

وقد نظمها بعضهم كما في ”فتح الباري“، فقال:

جميع أحاديث الصحيح الذي روى البخاري خمسٌ ثم سبعون للعدد  
وسبعة آلاف تضاف وما مضى إلى مائتين عد ذاك أولو الجد

وانتقد الحافظ رَحِمَهُ اللهُ هذا العدد.

**مَعْنَى قَوْلِهِمْ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.**

أي: أخرجه عن ذلك الصحابي، وبذلك اللفظ البخاري، ومسلم في  
”صحيحهما“، فإذا اختلف الصحابي واتحد اللفظ لا يكون متفقاً عليه، وإذا  
اتحد الصحابي واختلف اللفظ كذلك لا يكون متفقاً عليه.

قال القاسمي رَحِمَهُ اللهُ: الثمرات المجتناة من شجرة الحديث الصحيح المباركة:

**الثمرة الأولى:**

صحة الحديث توجب القطع به، كما اختاره ابن الصلاح في ”الصحيحين“،  
وجزم بأنه هو القول الصحيح.

قال السخاوي في ”فتح المغيث“: وسبقه إلى القول بذلك في الخبر المتلقى  
بالقبول الجمهور من المحدثين، والأصوليين، وعامة السلف، وكذا غير واحد  
في ”الصحيحين“.

قال أبو إسحاق الإسفراييني: أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي

اشتمل عليها "الصحيحان" مقطوعٌ بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل؛ فذاك اختلاف في طرقها، ورواتها.

قال: فمن خالف حكمه خبراً منها، وليس له تأويل سائغ للخبر؛ نقضنا حكمه؛ لأن هذه الأخبار تلتها الأمة بالقبول. اهـ.

ونقل السيوطي في "التدريب" في آخر الكلام على الفائدة الرابعة من مسائل الصحيح عن الحافظ ابن نصر السجزي أنه قال: أجمع الفقهاء وغيرهم أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في "البخاري" صحيحٌ قاله رسول الله ﷺ لا شك فيه؛ لم يحنث.

ونقل بعده أيضاً أن إمام الحرمين قال: لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في "الصحيحين" مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمته الطلاق؛ لإجماع المسلمين على صحته. اهـ.

واستثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيهما ما تكلم فيه من أحاديثهما، وقد أجاب عنها الحافظ ابن حجر في مقدمة "الفتح".

قال النووي: ما ضَعَّف من أحاديثها مبنيٌّ على علل ليس بقادحة.

هذا، وقيل: إن صحة الحديث لا توجب القطع به في نفس الأمر؛ لجواز الخطأ، والنسيان في الثقة، وعزاه النووي في "التقريب" للأكثرين، والمحققين، وأنهم قالوا: إنه يفيد الظن ما لم يتواتر.

قال في "شرح مسلم": لأن ذلك شأن الآحاد، ولا فرق في ذلك بين

الشيخين وغيرهما، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه، بخلاف غيرهما، فلا يعمل به حتى ينظر فيه، ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي ﷺ. اهـ

وناقش البلقيني النووي فيما اعتمده، وذكر أن ما قاله ابن الصلاح محكي عن كثير من فضلاء المذاهب الأربعة، وأنه مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة، بل بالغ ابن ظاهر المقدسي، فألحق به ما كان على شرطها وإن لم يخرجاه.

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "شرح النخبة": الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم؛ خلافاً لمن أبى ذلك.

قال: وهو أنواع، منها: ما أخرجه الشيخان في "صحيحيهما" مما لم يبلغ التواتر؛ فإنه احتف به قرائن، منها: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز "الصحيح" على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر، إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ، ولما لم يقع التجاذب بين مدلوليه حيث لا ترجيح؛ لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وما عدا ذلك فالإجماع حاصلٌ على تسليم صحته.

نصر قال: ومنها المشهور، إذا كانت له طرقٌ متباينة، سالمة من ضعف الرواة

والعلل، ومنها: المسلسل بالأئمة الحفاظ، حيث لا يكون غريبًا، كحديث يرويه أحمد مثلاً، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي، ويشاركه فيه غيره عن مالك؛ فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلاله رواته.

**قال:** وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم فيها إلا للعالم المتبحر في الحديث، العارف بأحوال الرواة والعلل، وكون غيره لا يحصل له العلم؛ لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور. اهـ

**قال** ابن كثير رحمته الله: وأنا مع ابن الصلاح فيما عوّل عليه، وأرشد إليه. اهـ

**قال** السيوطي رحمته الله: قلت: وهو الذي اختاره ولا أعتقد سواه. اهـ

**أقول:** في القول بأن صحة الحديث توجب القطع به ثلاثة مذاهب:

**الأول:** إيجابها ذلك مطلقاً، ولو لم يخرجها الشيخان، وهو ما قاله ابن طاهر المقدسي.

**الثاني:** إيجابها ذلك فيما رويها، أو أحدها، وهو ما اعتمده ابن الصلاح وغيره.

**الثالث:** إيجابها ذلك في "الصحيحين"، وفي المشهور، وفي المسلسل بالأئمة، وهو ما اعتمده ابن حجر كما بينا.

### الثمرة الثانية:

**قال** الحفاظ ابن حجر رحمته الله في "شرح النخبة": اتفق العلماء على وجوب العمل بكل ما صح، ولو لم يخرج الشيخان. اهـ

**وقال** الإمام ابن القيم رحمته الله في "إعلام الموقعين": ترى كثيراً من الناس إذا جاء الحديث يوافق من قلده وقد خالفه راويه، يقول: الحجة فيما روى، لا في

قوله. فإذا جاء قول الراوي موافقاً لقول من قلده، والحديث يخالفه، قال: لم يكن الراوي يخالف ما رواه إلا وقد صح عنده نسخه، وإلا كان قادحاً في عدالته. فيجمعون في كلامهم بين هذا وهذا، بل وقد رأينا ذلك في الباب الواحد، وهذا من أقبح التناقض.

والذي ندين الله به، ولا يسعنا غيره: أن الحديث إذا صح عن رسول الله ﷺ، ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه، وترك ما خالفه، ولا نتركه لخلاف أحد من الناس كائناً من كان، لا راويه، ولا غيره؛ إذ من الممكن أن ينسى الراوي الحديث، ولا يحضره وقت الفتيا، أو لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة، أو يتأول فيه تأويلاً مرجوحاً، أو يكون في ظنه ما يعارضه، ولا يكون معارضاً في نفس الأمر، أو يُقلد غيره في فتواه بخلافه؛ لا اعتقاده أنه أعلم منه، وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه. ولو قُدِّرَ انتفاء ذلك كله -ولا سبيل إلى العلم بانتفائه ولا ظنه- لم يكن الراوي معصوماً، ولم توجب مخالفته لما رواه سقوط عدالته حتى تغلب سيئاته حسناته، وبخلاف هذا الحديث الواحد لا يحصل له ذلك. انتهى.

### الثمرة الثالثة:

في "حصول المأمول من علم الأصول" ما نصّه: اعلم أنه لا يضر الخبر الصحيح عمل أكثر الأمة بخلافه؛ لأن قول الأكثر ليس بحجة، وكذا عمل أهل المدينة بخلافه، خلافاً لمالك وأتباعه؛ لأنهم بعض الأمة، ولجواز أنهم لم

يبلغهم الخبر، ولا يضره عمل الراوي له بخلافه، خلافاً لجمهور الحنفية، وبعض المالكية؛ لأننا متعبدون بما بلغ إلينا من الخبر، ولم نتعبد بما فهمه الراوي، ولم يأت من قدم عمل الراوي على روايته بحجة تصلح للاستدلال بها.

### الثمرة الرابعة:

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في كتاب "الروح": ينبغي أن يفهم عن الرسول صلوات الله وسلامته عليه مراده من غير غلو، ولا تقصير، فلا يحتمل كلامه ما لا يحتمل، ولا يُقصر به عن مراده، وما قصده من الهدى والبيان.

وقد حصل بإهمال ذلك، والعدول عنه من الضلال عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله، بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع، ولا سيما إن أُضيف إليه سوء القصد.

فيتفق سوء الفهم في بعض الأشياء من المتبوع، مع حسن قصده، وسوء القصد من التابع، فيا محنة الدين وأهله، والله المستعان.

وهل أوقع القدرية، والمرجئة، والخوارج، والمعتزلة، والجهمية، والروافض، وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله صلوات الله وسلامته عليه.

### الثمرة الخامسة:

لزوم قبول الصحيح، وإن لم يعمل به أحد.



قال الإمام الشافعي رحمته الله في "رسالته" الشهيرة: ليس لأحد دون رسول الله صلى الله عليه وآله أن يقول إلا بالاستدلال، ولا يقول بما استحسنته؛ فإن القول بما استحسنته شيء يحدثه لا على مثال سابق. اهـ

### الثمرة السادسة:

قال علم الدين الفلاني في "إيقاظ الهمم" نقلاً عن الإمام السندي الحنفي ما نصه: تقرر أن الصحابة كانوا كلهم مجتهدين على اصطلاح العلماء؛ فإن فيهم القروي، والبدوي، ومن سمع منه صلى الله عليه وآله حديثاً واحداً، أو صحبه مرة. ولا شك أن من سمع حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أو عن واحد من الصحابة رضي الله عنهم كان يعمل به حسب فهمه، مجتهداً كان أو لا، ولم يعرف أن غير المجتهد منهم كلّف بالرجوع إلى المجتهد فيما سمعه من الحديث، لا في زمانه صلى الله عليه وآله، ولا بعده في زمان الصحابة رضي الله عنهم.

وهذا تقرير منه صلى الله عليه وآله بجواز العمل بالحديث لغير المجتهد، وإجماع من الصحابة عليه، ولولا ذلك لأمر الخلفاء غير المجتهد منهم؛ لاسيما أهل البوادي أن لا يعملوا بما بلغهم عن النبي صلى الله عليه وآله.

### الثمرة السابعة:

قال ابن السمعاني: متى ثبت الخبر صار أصلاً من الأصول، ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر؛ لأنه إن وافقه فذاك، وإن خالفه لم يجز رد أحدهما. اهـ

## الثمره الثامنة:

لا يضر صحة الحديث تفرد صحابي به.

قال الإمام ابن القيم في «إغاثة اللفهان» في مناقشة من طعن في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في المطلقة ثلاثاً بأنها كانت واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأبي بكر، وصدراً من خلافة عمر رضي الله عنه ما نصه:

وقد ردّه آخرون بمسلك أضعف من هذا كله، فقالوا: هذا حديث لم يروه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا ابن عباس وحده، ولا عن ابن عباس إلا طاوس وحده، قالوا: فأين أكابر الصحابة وحفاظهم عن رواية مثل هذا الأمر العظيم الذي الحاجة إليه شديدة جداً؟ فكيف خفي هذا على جميع الصحابة، وعرفه ابن عباس وحده، وخفي على أصحاب ابن عباس كلهم وعلمه طاوس وحده؟ وهذا أفسد من جميع ما تقدم، ولا ترد أحاديث الصحابة، وأحاديث الأئمة الثقات بمثل هذا، فكم من حديث تفرد به واحد من الصحابة لم يروه غيره، وقبلته الأمة كلهم، فلم يرده أحد منهم، وكم من حديث تفرد به من هو دون طاوس بكثير، ولم يرده أحد من الأئمة، ولا نعلم أحداً من أهل العلم قديماً ولا حديثاً قال: إن الحديث إذا لم يروه إلا صحابي واحد لم يقبل. وإنما يحكى عن أهل البدع ومن تبعهم في ذلك أقوال لا يعرف لها قائل من الفقهاء قد تفرد الزهري بنحو ستين سنة لم يروها غيره، وعملت بها الأمة، ولم يردوها بتفرده. اهـ

## الثمرة التاسعة:

ما كل حديث صحيح تُحَدَّثُ به العامة.

والدليل على ذلك ما رواه الشيخان عن معاذ رضي الله عنه قال: كنتُ رديف النبي صلى الله عليه وسلم على حمار، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ، هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَكَلَّبُوا».

وفي رواية لهما عن أنس رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِمُعَاذٍ وَهُوَ رَدْفُهُ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»، قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أَخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبَشِرُوا. قَالَ: «إِذَا يَتَكَلَّبُوا»، وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتِيًا.

وروى البخاري تعليقًا عن علي رضي الله عنه: حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يَكْذِبَ اللَّهُ رَسُولَهُ.

ومثله قول ابن مسعود رضي الله عنه: مَا أَنْتَ مَحْدَثٌ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْغَلُهُ عَقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ. رواه مسلم.

قَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته الله: وَمَنْ كَرِهَ التَّحْدِيثَ بِبَعْضِ دُونَ بَعْضِ أَحْمَدَ، فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي ظَاهِرُهَا الْخُرُوجُ عَلَى الْأَمِيرِ، وَمَالِكٍ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، وَأَبُو يَوْسُفٍ فِي «الْغَرَائِبِ»، وَمَنْ قَبْلَهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ كَمَا رُوي عَنْهُ فِي الْجَرَابِينِ، وَأَنَّ

المراد ما يقع من الفتن، ونحوه عن حذيفة. وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنين؛ لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمده من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي.

وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة، وظاهره في الأصل غير مراده؛ فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب. اهـ

### قَوْلُهُ: وَالرَّجَاءُ فِيكَ.

الرَّجَاءُ: مصدر قولهم رجوت فلاناً أرجوه، وهو مأخوذ من مادة (رج و) والتي تدل على الأمل الذي هو نقيض اليأس، ممدود، يقال: رجوت فلاناً رجواً، ورجاءً، ورجاوةً. ويقال: ما أتيتك إلا رجاةً خيراً، وترجيتك، ترجيةً بمعنى رجوته.

قال بشر يخاطب ابنته:

فرجي الخير وانتظري إياي إذا ما القارض العنزي آبا

وقيل: الأمل أكبر من الرجاء؛ لأن الرجاء معه خوف.

قال في اللسان: وقد يكون الرجو، والرجاء بمعنى الخوف، قال تعالى: ﴿مَا

لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]، أي: تخافون عظمة الله.

قال أبو ذؤيب:

إذا لسعته النحل لم يرج لسعها وخالفها في بيت نوب عواسل

قال الراغب: ووجه ذلك أن الرجاء والخوف يتلازمان، قال تعالى:

﴿وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤].

وقال عزّ من قائل: ﴿وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦].

ويقال: أرجت الناقة: دنا نتاجها، وحقيقته: جعلت لصاحبها رجاء في نفسها بقرب نتاجها.

### الرجاء اصطلاحاً:

تأمل الخير وقرب وقوعه، وفي الرسالة القشيرية: الرجاء تعليق القلب بمحبوب في المستقبل.

قال ابن القيم رحمه الله: الرجاء هو النظر إلى سعة رحمة الله.

وقيل: هو الاستبشار بجود وفضل الرب تبارك وتعالى، والارتياح لمطالعة كرمه.

وقيل: هو الثقة بجود الرب تعالى.

وقال الراغب: الرجاء ظن يقتضي حصول ما فيه مسرة.

وقال المناوي: الرجاء ترقب الانتفاع بما تقدم له سبب ما.

والفرق بينه وبين التمني أن التمني يكون مع الكسل ولا يسلك بصاحبه

طريق الجد، والرجاء على الضد من ذلك، ومن الوجهة اللغوية فإن أداة الرجاء

(لعل) وأداة التمني (ليت) كما أن الرجاء يفيد إمكان الوقوع، بخلاف التمني

الذي يفيد تعذر الوقوع واستحالته.

وقد ورد الرجاء في القرآن على ستة أوجه:

أَوْلَاهَا: بمعنى الخوف: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]، أي ما لكم لا تخافون. ومنه: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ [النبأ: ٢٧]، وقوله: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٥].

الثاني: بمعنى الطمع: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨].

الثالث: بمعنى توقع الثواب: ﴿يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ﴾ [فاطر: ٢٩].

الرابع: الرجا المقصور بمعنى الطرف: ﴿وَالْمَلِكُ عَلَىٰ أَزْجَائِهَا﴾ [الحاقة: ١٧].

الخامس: الرجاء المهموز: ﴿قَالُوا أَزِجُهُ وَآخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، أي: أحبسه.

السادس: بمعنى التَّرك والتأخير: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]،

تَوَخَّرَ، ﴿وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].<sup>(٤)</sup>

### حقيقة الرجاء:

قال ابن القيم رحمته الله في "مدارج السالكين" (١/٤٣-٤٤): الرجاء هو عبودية وتعلق بالله من حيث اسمه: المحسن البر، فذلك التعلق والتعبد بهذا الاسم، والمعرفة بالله: هو الذي أوجب للعبد الرجاء من حيث يدري ومن حيث لا يدري. فقوة الرجاء على حسب قوة المعرفة بالله وأسمائه وصفاته، وغلبة رحمته غضبه، ولولا روح الرجاء؛ لعطلت عبودية القلب والجوارح،

(٤) "بصائر ذوي التمييز" للفيروز آبادي (٣/٥٠).

وهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً، بل لولا روح الرجاء؛ لما تحركت الجوارح بالطاعة، ولولا ريحه الطيبة لما جرت سفن الأعمال في بحر الإرادات، ولي من الأبيات:

لولا التعلق بالرجاء تقطعت      نفس المحب تحسرا وتمزقا  
لولا الرجا يحدو المطي لما سرت      بحمولها لديارهم ترجو اللقا

فتأمل هذا الموضع حق التأمل، يطلعك على أسرار عظيمة من أسرار العبودية والمحبة؛ فكل محبة فهي مصحوبة بالخوف والرجاء، وعلى قدر تمكنها من قلب المحب يشتد خوفه ورجاؤه، لكن خوف المحب لا يصحبه وحشة، بخلاف خوف المسيء، ورجاء المحب لا يصحبه علة، بخلاف رجاء الأجير، وأين رجاء المحب من رجاء الأجير وبينهما كما بين حاليتها؟!!

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١١ / ٣٠١): وَالْمَقْصُودُ مِنَ الرَّجَاءِ أَنْ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ تَقْصِيرٌ فَلْيُحْسِنْ ظَنَّهُ بِاللَّهِ، وَيَرْجُو أَنْ يَمْحُوَ عَنْهُ ذَنْبَهُ، وَكَذَا مَنْ وَقَعَ مِنْهُ طَاعَةٌ يَرْجُو قَبُولَهَا، وَأَمَّا مَنْ إِنْهَمَكَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ رَاجِيًا عَدَمَ الْمُؤَاخَذَةِ بِغَيْرِ نَدَمٍ وَلَا إِقْلَاعٍ؛ فَهَذَا فِي غُرُورٍ.

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ الْجِيزِيِّ: مِنْ عَلَامَةِ السَّعَادَةِ أَنْ تُطِيعَ، وَتَخَافَ أَنْ لَا تُقْبَلَ. وَمِنْ عَلَامَةِ الشَّقَاءِ أَنْ تَعْصِيَ، وَتَرْجُو أَنْ تَنْجُو. اهـ من "نظرة النعيم" (٥ / ٢٠٢٢-٢٠٢٣).

أي: إن رجاءه فيه منقطع؛ لأن المعضل منقطع.

فالرجاء يكون لله عز وجل ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْمُونًا فَإِنَّهُمْ يَأْمُونُ كَمَا تَأْمُونُ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٠٤].  
 وقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧].

ويجوز أن يرجي الشخص فيما هو في مقدوره؛ لحديث: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ أَوْ لِيَأْخُذَنَّ الرَّايَةَ عَدَا رَجُلًا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، أَوْ قَالَ يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَإِذَا نَحْنُ بِعَلِيِّ وَمَا نَرَجُوهُ..».

وثبت من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف على أناسٍ جلوسٍ فقال: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِكُمْ مِنْ شَرِّكُمْ؟» قَالَ: فَسَكَتُوا فَقَالَ: ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنَا بِخَيْرِنَا مِنْ شَرِّنَا، قَالَ: «خَيْرُكُمْ مَنْ يُرْجَى خَيْرُهُ وَيُؤْمَنُ شَرُّهُ، وَشَرُّكُمْ مَنْ لَا يُرْجَى خَيْرُهُ وَلَا يُؤْمَنُ شَرُّهُ».

وَقَوْلُهُ: مُعْضَلٌ.

المعضل: الساقط من سنده اثنان على التوالي، سواء كان من أول السند، أو من وسطه، أو من آخره يطلق عليه معضل، والمعضل لا يصلح في الشواهد ولا المتابعات.

سؤال: أيهما أحسن حالاً المعضل، أم المنقطع؟

الجواب: المنقطع أحسن حالاً إذا كان السقط من موضع واحد، يعني الانقطاع من موضع واحد، أما إن كان في موضعين فهو يساوي المعضل، وإن



كان في ثلاثة؛ فهو أشد من المعضل، وهكذا.

وعلى هذا الذين يقولون: المنقطع يصلح في الشواهد. كلامهم عليه تعقب؛

إلا إذا أرادوا منقطع من موضع واحد، فبعضهم استشهد به.

ومعنى المعضل: أعضله، أي: أعياه، يقولون: هذه مسألة معضلة ما وجدنا

لها حلًّا.

فكان الذي بهذا الحال وقد سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي أنه أعضله

حتى لا يصلح، لشيء لا يصلح للاحتجاج، ولا يصلح في الشواهد ولا المتابعات.

وابن حبان يكثر من قوله: يروي العضلات عن الإثبات، فاستحق الترك.

يعني: المشكلات.

وليس معناه العضلات من حيث أنها منقطعة بهذه الكيفية، وقد ذكروا

حديث عائشة رضي الله عنها، وهو موقوف عليها، وجاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف ويمر

بالمريض يسلم عليه، ولا يقف عنده.

قال الذهبي رحمته الله؛ وهذا الحديث إنما هو عن عائشة موقوف عليها، ورفع معضل.

وهكذا ذكر الجوزقاني في ترجمة بعضهم قال: روى حديثاً معضلاً، وسنده متصل.

وهذا معناه أنه أتى بشيء غريب ومشكل، وما هو واضح، وإلا فسنده متصل.

قد يوجد إطلاق العلماء المعضل بمعنى المشكل، والأصل أنه ما سقط من

إسناده اثنان فأكثر على التوالي سواء سقط ضعيفان، أو مجهول وضعيف، أو

مجهولان، أو ثقتان، كله يطلق عليه معضل.

**قَوْلُهُ: وَحَزْنِي.**

نقل صاحب "نظرة النعيم" مادته فقال: مصدر قولهم: حزن يحزن، وهو مأخوذ من مادة (ح ز ن) التي تدل على خشونة في الشيء وشدة فيه، فمن ذلك: الحزن.

**قَوْلُهُ: وَدَمْعِي.**

قال في "مختار الصحاح": الدمع دمع العين، والدمعة القطرة منه.

**قَوْلُهُ: مَرْسَلٌ.**

المرسل لغة: المطلق.

واصطلاحاً: هو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ.

أما مراسيل صغار الصحابة مثل محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ولدته أمه في حجة الوداع وما بقى النبي ﷺ إلا نحو ثلاثة أشهر وأيام، فمثل هذا ابن ثلاثة أشهر له شرف الصحبة على الصحيح.

والذين ألفوا في الصحابة أدخلوا في كتبهم من هذا الصنف، وهذا ليس يستطيع أن يسمع من النبي ﷺ، بل أكبر منه ما يستطيع أن يتحمل في هذا الحال، إنما له شرف الصحبة، ومراسيله كمراسيل كبار التابعين.

وبعضهم رد المراسيل مطلقاً، وهو قول باطل؛ فإن مراسيل الصحابة مقبولة بإجماع المسلمين.

ومنهم من قبلها مطلقاً، وهذا قول مردود؛ فإن المرسل على الصحيح ليس

بحجة، سواءً كانت من مراسيل كبار التابعين أو صغار التابعين، وعدم التفريق هو الصواب بين كبار التابعين وصغارهم؛ لفقده شرطاً من شروط الصحة، وهو الاتصال.

وقد يكون المرسل صحيحاً إلى من أرسله، وقد يكون ضعيفاً، وقد يكون موضوعاً، وقد يكون السند منقطعاً إليه حسب حال سنده إلى من أرسله.

قال الذهبي رحمه الله في "الموقظة": ويقع في المراسيل الأنواع الخمسة الماضية، أي الصحيح والحسن والضعيف والمطروح والموضوع. اهـ

وأصح المراسيل: مراسيل سعيد بن المسيب، وعبيد الله بن عبد الله بن خيار ومسروق والصنابحي وقيس بن أبي حازم، هذه أصح المراسيل.

وقد ذكر الإمام العلائي في مقدمة كتابه "جامع التحصيل" قواعد مفيدة، حيث قال (ص ٤٨-٤٩): وقد تحصل من جميع ما تقدم نقله في الحديث المرسل مذاهب متعددة:

أحدها: رده مطلقاً، حتى مراسيل الصحابة، وهذا قول الأستاذ أبي إسحاق.

وثانيها: قبول مراسيل الصحابة، ورد ما عداها مطلقاً.

وثالثها: قبول مراسيل كبار التابعين مطلقاً، ورد ما عداها.

ورابعها: قبول مراسيل التابعين كلهم على اختلاف طبقاتهم دون من بعدهم.

وخامسها: قبول مراسيل التابعين، وأتباعهم دون من بعدهم، وهذا اختيار

أكثر الحنفية.

**وسنادها:** قبول المرسل مطلقاً، وإن كان من أهل هذه الأعصار، وهو توسع بعيد جداً غير مرضي.

**وسابغها:** إن كان المرسل عرف من عاداته أنه لا يرسل إلا عن ثقة مشهور؛ قبل، وإلا فلا، وهو المختار كما سنقره إن شاء الله تعالى.

**وثامنها:** أن كان المرسل من أئمة النقل المرجوع إليهم في الجرح والتعديل؛ قبل مرسله، وإلا فلا.

**وتارسعها:** إن اعتضد المرسل بشيء من تلك الوجوه التي ذكرها الشافعي؛ قبل، وإلا فلا، وذلك مختص بمراسيل كبار التابعين دون متأخريهم.

**ومعاشرها:** أنه لا فرق في هذا الحكم بين كبار التابعين وصغارهم، فكل من اعتضد مرسله بشيء من ذلك كان مقبولاً، وهو محتمل أن يكون مراد الشافعي بقوله كما تقدم في الجمع بين كلاميه، ويحتمل أنه أراد الوجه الذي قبله.

فهذه الأقوال في المرسل من حيث هو، ويجيء أيضاً من قول من قال: إن كل منقطع ومعضل يقال له: مرسل. وقول من فرق بينهما زيادة على ذلك، ومن قول من جعل المرسل والمسند سواء، أو جعل المرسل أرجح من المسند، أو بالعكس، أقوال آخر لا يخفي على المتأمل والله أعلم. اهـ.

## أوهى المراسيل:

قال الذهبي رحمه الله في «الموقظة»: ومن أوهى المراسيل عندهم مراسيل الحسن البصري، وأوهى من ذلك مراسيل الزهري، وقتادة، وحميد الطويل، وغالب المحققين يعدون مراسيل هؤلاء معضلات، ومنقطعات. اهـ.

سؤال: ما هو المرسل؟

الجواب: هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ ولم يسمعه منه.

سؤال: هل هناك تابعي حديثه مرفوع متصل؟

الجواب: المخضرم إذا سمع من النبي ﷺ حال كفره، ثم بعد ذلك أسلم رواه عن النبي ﷺ بعد موت النبي ﷺ؛ فهو متصل، فالمخضرم تابعي وحديثه متصل، بينما إذا لم يسمع من النبي ﷺ وإنما روى عن النبي ﷺ بعد موته بإسقاط واسطة؛ فإنه تابعي، وحديثه مرسل.

سؤال: الذي لا يرسل إلا عن ثقة ما أسباب ذلك؟

الجواب: قالوا قد ينشط ويوصل، وتارة يكسل فيرسل، وقد ينسى من حدثه بذلك إلا أنه لا يتحمل إلا عن ثقة، لا يأخذ إلا عن ثقة فيضيفه إلى النبي ﷺ؛ اعتماداً على ذلك.

وقد يكون مذاكرة، أو فتوى، قصده من ذلك ذكر الحديث، وليس قصده من ذكر السند الخوف من ذكر الصحابي، أو من ذكر الذي أسقطه. وقد يكون أيضاً أخذه عن جماعة، فثقت به بما روى عنه أولئك الجماعة

أسقطهم، كما فعل إبراهيم بن يزيد النخعي، قال: إذا حدثت عن ابن مسعود فقد سمعته من جماعة، ماذا قلت سمعته من فلان، فهو عمن سمعته. ولهذا فإنَّ الذي أرسله إبراهيم النخعي عن ابن مسعود يحتج به بعينه؛ لأنه سمعه عن جماعة عن ابن مسعود، وليس عن واحد عن ابن مسعود لم يسمع من ابن مسعود، معروف هذا؛ لكنه محتج به عند الإمام أحمد وغيره.

سؤال: المرسل هل هو حجة؟

الجواب: قول من قال: (المرسل غير حجة مطلقاً)، هذا قول أبي إسحاق الإسفراييني، وهو مردود عليه؛ فإن في "الصحيحين" مراسيل الصحابة بكثرة، وفي غيرهما إجماع من المسلمين على قبول مراسيل الصحابة. وليس من باب تفسير الصحابي فيما هو سبب نزول هذا شيء آخر له حكم الرفع. **الخلاصة:** أن مراسيل الصحابة حجة، أما مراسيل كبار التابعين، أو صغارهم الذين لهم شرف الرؤية فقط؛ فليست مراسيلهم بحجة، ومراسيل سعيد بن المسيب قبلها جمهور الفقهاء، وردها غيرهم.

قَوْلُهُ: وَمُسَلَّسٌ.

قال الذهبي رحمته الله في "الموقظة": ما كان سنده على صفة واحدة في طبقاته، كالمسلسل بسمعت، أو كالمسلسل بالأولية، كقول الراوي: وهو أول حديث سمعته من فلان.

وعامة المسلسلات واهية، وأكثرها باطلة؛ لكذب روايتها.

وأقواها المسلسل بقراءة سورة الصف،<sup>(٥)</sup> والمسلسل بالمصريين، والمسلسل بالدمشقيين، والمسلسل بالمحمدين.

أما المسلسل بالدمشقيين فحديث أبي ذر: «يا عبادي» ذكره النووي في آخر «الأذكار»، فقال: فنذكره بإسناد مستطرف...، وساقه بإسناد دمشقي منه إلى التابعي أبي إدريس الخولاني، ثم قال: فاجتمع في هذا الحديث جمل من الفوائد منها: صحة إسناده وامتنه، وعلوه، وتسلسله بالدمشقيين.

وأما المسلسل بالمصريين كحديث البطاقة، حتى صحابيه عبدالله بن عمرو بن العاص سكن مصر مع أبيه.

وأما المسلسل بالمحمدين فأخرجه البخاري (٥٧٣٩) حديث أم سلمة، وفيه: «استرقوا لها؛ فإن بها النظرة»، مسلسل بالمحمدين إلى ابن شهاب.

قال البخاري رحمته الله: حدثنا محمد بن خالد، قال: حدثنا محمد بن وهب، قال: حدثنا محمد بن حرب، قال: حدثنا محمد بن الوليد، قال: أخبرنا الزهري. قال الزرقاني رحمته الله: (مسلسل) من الأحاديث.

(٥) قال ابن حجر رحمته الله، وغيره: أصح مسلسل رُوي على وجه الأرض المسلسل بقراءة سورة الصف. أخرجه أحمد في «المسند» (٤٥٢/٥)، والترمذي (٣٣٠٩)، وهو حديث صحيح، عن عبدالله بن سلام رحمته الله قال: قعدنا نفر من أصحاب رسول الله، فتذاكرنا، فقلنا: لو نعلم أي الأعمال أحب إلى الله لعملناه، فأنزل الله تعالى ﴿سبح لله ما في السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم﴾ يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، قال عبدالله: فقرأها علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال أبو سلمة: فقرأها علينا ابن سلام، قال يحيى: فقرأها علينا أبو سلمة، إلى آخر السند.

قال السيوطي في «التدريب»: أصح مسلسل يروي في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف.

قال ابن الصلاح رحمته الله: من فضيلته اشتماله على مزيد الضبط من الرواة.  
قال: وخير المسلسلات ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس،  
ولكن قلما يسلم المسلسل من ضعيف يحصل في وصفه لا في أصل الحديث.  
والمسلسل قد يكون قولياً كما تقدم، أو فعلياً ومثله بالمسلسل بالقراء  
وبالحفاظ وبالمحمدين وبالفقهاء، والناظم مثل له بقوله: (كذاك وقد حدثني  
قائماً)، ثم يفعل الآخر مثل ذلك، وهو القيام، (أو بعد أن حدثني تبسماً) بألف  
الإطلاق، فإن القيام والتبسم وصف فعلي.

وأما الفعلي فكقول أبي هريرة شبك بيدي أبو القاسم عليه السلام وقال: «خلق الله  
الأرض يوم السبت» الحديث؛ فإنه مسلسل بتشبيك كل منهم بيد من رواه عنه.  
وقد يجتمع الحال القولي والفعلي كما في حديث أنس: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان  
حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره»، قال: وقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على لحيته،  
وقال: «أمنت بالقدر..» إلخ؛ فإنه مسلسل بقبض كل منهم على لحيته مع قوله ذلك.  
ومن المسلسل ما توارد فيه رواته على وصف سند بما يرجع إلى التحمل، إما  
في صيغ الأداء، كقول كل من رواته: سمعت فلاناً أو نحوه، كحدثنا أو أخبرنا  
فلان، فاتحداً ما وقع لهم؛ فصار الحديث مسلسلاً.  
بل جعل الحاكم منه أن تكون ألفاظ الأداء من جميع الرواة دالة على  
الاتصال وإن اختلفت، فقال بعضهم: سمعت. وبعضهم: أخبرنا. وبعضهم:  
حدثنا. لكن الأكثر على اختصاصه بالتوارد في صيغة واحدة.



وإما فيما يتعلق بزمن الرواية كحديث ابن عباس: شهدت مع رسول الله

يوم عيد. ﷺ

أو بمكانها، كالمسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم، أو بتاريخها ككون الراوي

آخر من يروي عن شيخه.

وأنواع المسلسل لا تنحصر كما قال ابن الصلاح، وتقسيم الحاكم له إلى

ثمانية أنواع إنما هي أمثلة له، ولم يرد الحصر كما فهمه ابن الصلاح عنه، بل

كلامه يُؤدّن بأنه إنما ذكر من أنواعه ما يدل على الاتصال.

وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد فقط، كالمسلسل بالأولية؛ فإنَّ

السلسلة منه تنتهي إلى سفيان بن عيينة فقط.

قال في «النخبة»: ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وهم، ونحوه قول

شيخه العراقي: وقد وقع لنا بإسناد متصل إلى آخره ولا يصح ذلك.

اشتمل هذا البيت على أربعة من أنواع الحديث، وهي: الصحيح،

والمعضل، والمرسل، والمسلسل، وقد تقدم بيان كل نوع منها.

قال رحمه الله:

(٢) وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ وَمَثْرُوكٌ وَذُلِّيٌّ أَجْمَلٌ

قَوْلُهُ: وَصَبْرِي عَنْكُمْ.

الصبر له تعريفات كثيرة:

نقل صاحب "نظرة النعيم" (٦ / ٢٤٤١): الصبر لغة: مصدر صبر يصبر، وهو مأخوذ من مادة (ص ب ر) التي تدل بحسب وضع اللغة على معانٍ ثلاثة: الأول: الحبس. والثاني: أعالي الشيء. والثالث: جنس من الحجارة.

وقد اشتق الصبر المراد هنا من المعنى الأول وهو الحبس، يقال: صبرت نفسي على ذلك الأمر، أي: حبستها، والمصبورة المحبوسة على الموت. ومن الباب ما ورد من نهيه ﷺ عن قتل شيء من الدواب صبراً.

وقال الراغب رحمه الله: الصبر الإمساك في ضيق، يقال: صبرت الدابة بمعنى حبستها بلا علف، ويقال: صبر فلان عند المصيبة صبراً وصبرته أنا حبسته، قال تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨]، أي: احبس نفسك معهم.

وقال عنتره يذكر حرباً كان فيها:

فصبرت عارفة لذلك حرة ترسو إذا نفس الجبان تطلع

يقول: حبست نفساً صابرة.

وقيل: أصل الكلمة من الشدة والقوة، ومنه الصبر للدواء المعروف بشدة

مرارته وكرهته.

قال الأصمعي رحمته الله: إذا لقي الرجل الشدة بكما لها قيل: لقيتها بأصبارها، وقيل: مأخوذ من الجمع والضم، فالصابر يجمع نفسه ويضمها عن الهلع. والتصبر: تكلف الصبر.

أما الصبر الجميل في قوله تعالى على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]، فالمراد به الصبر الذي لا جزع فيه ولا شكوى. وقال ابن جريج عن مجاهد إن المعنى: لا أشكو ذلك لأحد. وقال مجاهد أيضًا: الصبر الجميل: الذي لا جزع فيه. وقال أبو حيان: المعنى أتجمل لكم في صبري، فلا أعاشركم على كآبة الوجه، وعبوس الجبين، بل على ما كنت عليه معكم من قبل. وقال ابن تيمية: الصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه ولا معه.

### من معاني الصبر:

قال الفيروزآبادي: وربما خولف بين أسماؤه بحسب اختلاف مواقعه؛ فإن كان حبس النفس لمصيبة سُمِّيَ صبرًا، وإن كان في محاربة سُمِّيَ شجاعةً، وإن كان في إمساك الكلام سُمِّيَ كتمانًا، وإن كان عن فضول العيش سُمِّيَ زهدًا، وإن كان عن شهوة الفرج سُمِّيَ عفةً، وإن كان عن شهوة طعام سُمِّيَ شرف نفس، وإن كان عن إجابة داعي الغضب سُمِّيَ حلمًا.

قال ابن القيم رحمته الله: والاسم الجامع لذلك كله «الصبر»، وهذا يدل على ارتباط مقامات الدين كلها بالصبر. اهـ

### قَوْلُهُ: يَشْهَدُ.

الشهادة لها عدة معانٍ:

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في «بدائع الفوائد» (١/٨): شهد في لسانهم لها معانٍ، أحدها: الحضور، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] وفيه قولان: أحدهما: من شهد المصر في الشهر. والثاني: من شهد الشهر في المصر، وهما متلازمان. والثاني: الخبر، ومنه: شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر، وبعد الصبح، رواه مسلم، وأحمد، وأبو داود، وغيرهم، والثالث: الاطلاع على الشيء، ومنه: ﴿والله على كل شيء شهيد﴾ [المجادلة: ٦] وإذا كان كل خبر شهادة فليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها دليل من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا قياس صحيح، وعن أحمد فيها ثلاث روايات، إحداهن: اشترط لفظ الشهادة، والثانية: الاكتفاء بمجرد الإخبار اختارها شيخنا. والثالثة: الفرق بين الشهادة على الأقوال وبين الشهادة على الأفعال، فالشهادة على الأقوال لا يُشترط فيها لفظ الشهادة، وعلى الأفعال يشترط؛ لأنه إذا قال: (سمعته يقول)؛ فهو بمنزلة الشاهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها يخبر عنه. ويناسب معنى الشهادة هنا أخبار العقل مقرراً بذلك أنه ضعيف، وغرض

الناظم من هنا الإشارة -والله أعلم- إلى أن من أنواع الحديث الشواهد.  
 قَالَ الحَافِظُ رَحِمَهُ اللهُ فِي نَزْهَةِ النِّظَرِ ص (١٠١-١٠٢): وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُرَوَى  
 مِنْ حَدِيثِ صَحَابِيٍّ آخَرَ يُشْبِهُهُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، أَوْ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ؛ (فَهُوَ  
 الشَّاهِدُ).

ومثاله في الحديث الذي قدّمناه ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين،  
 عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ، فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن  
 عمر سواء؛ فهذا باللفظ.

وأما بالمعنى؛ فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد، عن أبي هريرة  
 بلفظ: «فإن غمّ عليكم فأكملوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ».

وخصّ قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي  
 أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك. وقد تُطلق المتابعة على الشاهد  
 وبالعكس، والأمر فيه سهل.

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَتَبِعَ الطَّرِيقَ مِنَ «الجوامع» و«المسانيد» و«الأجزاء» لذلك الحديث  
 الذي يُظنُّ أَنَّهُ فَرْدٌ لِيُعْلَمَ هَلْ لَهُ مُتَابِعٌ أَمْ لَا؟ هُوَ: الِاعْتِبَارُ.

وقول ابن الصّلاح: (معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد) قد يوهّم أنّ  
 الاعتبار قسيمٌ هُما، وليس كذلك، بل هو هيئة التوصل إليهما، وجميع ما تقدّم  
 من أقسام المَقْبُولِ مَحْصُلٌ فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة، والله أعلم.

القلب: يقول الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ

يَعْقِلُونَ بِهَا ﴿[الحج:٤٦]﴾، ولا مانع أن يكون بينه وبين الدماغ ارتباط كما ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ.

### قَوْلُهُ: ضَعِيفٌ.

عرفوا الضعيف بأنه: ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن، بفقد شرط من شروط الصحة.

وأن ضعفه يتفاوت بحسب شدة ضعفه وخفته، فمن الضعيف ما يصلح في الشواهد، ومنه ما لا يصلح في الشواهد، فالذي يصلح في الشواهد ما لم يشتد ضعفه، كمن في سنده لين، أو سيء الحفظ، ونحو ذلك.

ونبه أهل العلم على أوهى الأسانيد التي لا تصلح في الشواهد، فقال الحاكم: فأوهى أسانيد الصديق: صدقة الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مرة الطيب، عنه رَحِمَهُ اللهُ.

وأوهى أسانيد أهل البيت: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن علي رَحِمَهُ اللهُ.

وأوهى أسانيد العمريين: محمد بن عبدالله بن القاسم بن عمر بن حفص بن عاصم، عن أبيه، عن جده، فإن الثلاثة لا يحتج بهم.

وأوهى أسانيد أبي هريرة: السري بن إسماعيل، عن داود بن شبل، عن أم النعمان عنها.

وأوهى أسانيد ابن مسعود: شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زبيد عنه.

وأوهى أسانيد أنس: داود بن المحبر، عن قحذم، عن أبيه، أبان بن أبي عيَّاش عنه.

وأوهى أسانيد المكيين: عبدالله بن ميمون القدّاح، عن شهاب بن خراش، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عكرمة، عن ابن عباس.  
وأوهى أسانيد اليمنيين: حفص بن عمر العدني، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس.

قال البلقيني فيهما: لعله أراد إلا عكرمة؛ فإن البخاري يحتج به.

قال السيوطي: لا شك في ذلك.

وأوهى أسانيد ابن عباس مطلقاً: السدي الصغير محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح عنه.

قال شيخ الإسلام رحمته الله: هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب.

ثم قال الحاكم رحمته الله: وأوهى أسانيد المصريين: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، عن أبيه، عن جده، عن قرّة بن عبدالرحمن، عن كل من روى عنه؛ فإنها نسخة كبيرة.

وأوهى أسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب، عن عبيد بن زحر، عن علي بن زيد، عن القاسم، عن أبي أمّامة.

وأوهى أسانيد الخراسانيين: عبدالرحمن بن مليحة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحّاك، عن ابن عباس.

ومنه: أي الضعيف: ما له لقب خاص كالموضوع والشاذ وغيرهما، كالمقلوب، والمعلل، والمضطرب، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، والمنكر. اهـ من "تدريب الراوي".

### قَوْلُهُ: وَمَتْرُوكٌ.

معناه إذا تفرد به متروك أو وضاع، أو كذاب أو من أجمعوا عل ضعفه فإن هذا مطرح ومتروك تفرد به من هو شديد الضعف.

قال البيهقي رحمه الله:

متروكه ما واحد به انفراد وأجمعوا لضعفه فهو كورد كالمردود، أي: كالموضوع، بينما المنكر الذي في البيت الأول أهون من المنكر الذي في البيت الثاني، على أن المنكر لا يصلح لا في الشواهد ولا في المتابعات على الصحيح.

### فعلى هذا المنكر على قسمين:

منكرٌ فيه ضعف منجبر، تفرد به من لا يقوى على تحمل هذا التفرد. ومنكرٌ فيه متروك، هو من باب الشاذ؛ إلا أن الشاذ الذي تفرد به المقبول هو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه، والمنكر تفرد به واضعٌ، أو كذابٌ فيه النكارة شديدة.



**قَوْلُهُ: وَذُلِّيَّ.**

الذل: قال الراغب: الذل ما كان عن قهر ﴿وَإِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، أي: كن كالمقهور لهما.

**قَوْلُهُ: أَجْمَلُ.**

أجمل أفعل تفضيل من الجمال، وهو الحسن الكثير، يعني أنه عند الضعف إظهاره الذل أجمل به من إقحام نفسه فيما لا يستطيعه، وعلى ذلك أدلة كثيرة على أن الشخص في حالة الضعف له أن يتنازل إلى أقرب حل يسلم به، ومنتظر فرج الله عزوجل.

اشتمل هذا البيت على نوعين من أنواع الحديث، وهما الضعيف والمتروك،

تقدم بيانها.

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ:

(٣) وَلَا حَسَنٌ إِلَّا اسْتِمَاعُ حَدِيثِكُمْ مُشَافَهَةٌ يُمَلَى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ

الناظم يبالغ في استحسان حديث من قصده بذلك، ولا شك أن سماع كلام الله عز وجل أحسن بما لا مقارنة، قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ تَقْشَعْرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣].

وسماع حديث رسول الله ﷺ أحسن كذلك، ولكن كأنه عنى: ولا حسن من محادثة الناس بعضهم لبعض إلا استماع حديثكم.

والحسن في اللغة:

قال الراغب: عبارة عن كل مبهم مرغوب فيه.

والحسن من الحديث:

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في "النزهة": وهذا القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه، ومشابه له في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض، وبكثرة طرقه يصحح، ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسناً لذاته لو تفرد إذا تعدد.

وهذا حيث ينفرد الوصف؛ فإن جمعاً، أي: الصحيح والحسن في وصف حديث واحد، كقول الترمذي وغيره: حديث حسن صحيح. فللتردد الحاصل

من المجتهد في الناقل، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها؟! وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين، فقال: الحسن قاصر عن الصحيح، ففي الجمع بين الوصفين إثبات لذلك القصور ونفيه! ومُحْصَلُ الجواب: أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه: حسن، باعتبار وصفه عند قوم، صحيح، باعتبار وصفه عند قوم.

وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد؛ لأن حقه أن يقول: حسن أو صحيح. وهذا كما حذف العطف من الذي بعده.

وعلى هذا، فما قيل فيه: حسن صحيح، دون ما قيل فيه: صحيح؛ لأن الجزم أقوى من التردد، وهذا حيث التفرد.

وإلا -أي: إذا لم يحصل التفرد- فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين، أحدهما صحيح، والآخر حسن.

وعلى هذا، فما قيل فيه: حسن صحيح، فوق ما قيل فيه: صحيح فقط، إذا كان فرداً؛ لأن كثرة الطرق تُقَوِّي....

فإن قيل: قد صرح الترمذي بأن شرط الحسن أن يروى من غير وجه، فكيف يقول في بعض الأحاديث: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه؟! فالجواب: أن الترمذي لم يُعرِّف الحسن المطلق، وإنما عرّف نوعاً خاصاً منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: حسن، من غير صفة أخرى، وذلك أنه يقول

في بعض الأحاديث: حسن صحيح. وفي بعضها: حسن غريب. وفي بعضها: صحيح غريب. وفي بعضها: حسن صحيح غريب.

وتعريفه إنما وقع على الأول فقط، وعبارته ترشد إلى ذلك، حيث قال في آخر كتابه: وما قلنا في كتابنا: حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا؛ إذ كل حديث يروى لا يكون راويه متهمًا بكذب، ويروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذًا، فهو عندنا حديث حسن.

فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه: حسن فقط، أما ما يقول فيه: حسن صحيح، أو حسن غريب، أو حسن صحيح غريب، فلم يعرِّج على تعريفه، كما لم يعرِّج على تعريف ما يقول فيه: صحيح، أو غريب فقط.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٨ / ٣٩ - ٤٠):  
وأما الحسن في اصطلاح الترمذي فهو: ما روى من وجهين، وليس في رواه من هو متهم بالكذب، ولا هو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة.

فهذه الشروط هي التي شرطها الترمذي في الحسن، لكن من الناس من يقول: قد سُمِّيَ حسنًا ما ليس كذلك، مثل حديث يقول فيه: حسن غريب؛ فإنه لم يرو إلا من وجه واحد، وقد سماه حسنًا.

وقد أجيب عنه بأنه قد يكون غريبًا، لم يرو إلا عن تابعي واحد، لكن روي عنه من وجهين، فصار حسنًا لتعدد طرقه عن ذلك الشخص، وهو في أصله غريب.

وكذلك الصحيح الحسن الغريب قد يكون؛ لأنه روي بإسناد صحيح

غريب، ثم روي عن الراوي الأصلي بطريق صحيح، وطريق آخر، فيصير بذلك حسناً مع أنه صحيح غريب؛ لأن الحسن ما تعددت طرقه وليس فيها متهم؛ فإن كان صحيحاً من الطريقتين فهذا صحيح محض، وإن كان أحد الطريقتين لم تعلم صحته؛ فهذا حسن.

وقد يكون غريب الإسناد فلا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه، وهو حسن المتن؛ لأن المتن روي من وجهين، ولهذا يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن، وإن كان إسناده غريباً. وإذا قال -مع ذلك-: إنه صحيح؛ فيكون قد ثبت من طريق صحيح، وروي من طريق حسن، فاجتمع فيه الصحة والحسن، وقد يكون غريباً من ذلك الوجه لا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه.

وإن كان هو صحيحاً من ذلك الوجه فقد يكون صحيحاً غريباً، وهذا لا شبهة فيه، وإنما الشبهة في اجتماع الحسن والغريب، وقد تقدم أنه قد يكون غريباً حسناً، ثم صار حسناً، وقد يكون حسناً غريباً كما ذكر من المعنيين. انتهى

### خلاصة القول في الحسن:

- ١- أنه من قسم الصحيح، سواء كان الحسن لذاته الذي تقدم بيانه.
- ٢- أو الحسن لغيره الذي هو على حد ما نقله القاسمي في "قواعد التحديث" ص(١٠٢): اعلم أن ما عرفناه أولاً هو الحسن لذاته؛ قال ابن الصلاح: الحسن لذاته أن تشتهر رواته بالصدق، ولم يصلوا في الحفظ رتبة

رجال الصحيح.

**والحسن لغيره:** أن يكون في الإسناد مستور لم تتحقق أهليته، غير مغفل، ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمد الكذب فيها، ولا يُنسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد، فأصله ضعيف، وإنما طرأ عليه الحسن بالعاخذ الذي عضده، فاحتُمل لوجود العاخذ، ولولاه لاستمرت صفة الضعف فيه، ولا ستمر على عدم الاحتجاج به. كذا في "فتح المغيث".

### ألقاب الصحيح والحسن:

قال السيوطي رحمته في "ألفيته":

وللقبول يطلعون جيداً      والثابت الصالح والمجودا  
وهذه بين الصحيح والحسن      وقربوا مشبهات من حسن

وهل يخص بالصحيح، أو يشمل الحسن نزاع ثابت؟

قال القاسمي رحمته في "قواعد التحديث" ص (١٠٨): بيان ألقاب للحديث

تشمل الصحيح والحسن، وهي: الجيد، والقوي، والصالح، والمعروف، والمحفوظ، والمجود، والثابت، والمقبول.

هذه الألفاظ مستعملة عند أهل الحديث في الخبر المقبول، والفرق بينها أن

الجودة قد يعبر بها عن الصحة، فيتساوى حينئذ الجيد والصحيح، إلا أن المحقق

منهم لا يعدل عن الصحيح إلى جيد إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن

الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به حيثئذ أنزل رتبة من الوصف بصحيح، وكذا القوي.

وأما الصالح فيشمل الصحيح والحسن، لصلاحيتهما للاحتجاج، ويستعمل أيضًا في ضعيف يصلح للاعتبار.

وأما المعروف فهو مقابل المنكر، والمحفوظ مقابل الشاذ، والمجود والثابت، يشملان الصحيح والحسن. كذا في «التدريب».

وقد عرف الحافظ ابن حجر المقبول في «شرح النخبة» بالذي يجب العمل به عند الجمهور، والمراد بالذي لم يُرَجَّح صدق المخبر به.

**أول من شهر الحسن هو الإمام الترمذي رحمته.**

قال الإمام ابن الصلاح رحمته في «مقدمته»: كتاب أبي عيسى الترمذي رحمته أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما.

قال الأئمة: الحسن كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، ولهذا أدرجه طائفة من نوع الصحيح، كالحاكم، وابن حبان، وابن خزيمة، مع وقولهم بأنه دون الصحيح المبين أولاً.

وقال السخاوي رحمته في «فتح المغيث»: منهم من يُدرج الحسن في الصحيح؛

لاشتراكها في الاحتجاج، بل نقل ابن تيمية إجماعهم إلا الترمذي خاصة عليه.

### الحسن مراتب.

قال الذهبي رحمته الله في «الموقظة»: فأعلى مراتب الحسن: بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده. وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. ومحمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وابن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، وأمثال ذلك. اهـ.

### وَقَوْلُهُ: اسْتِمَاعُ حَدِيثِكُمْ.

يشير المؤلف إلى سماع الحديث.

قال النووي رحمته الله في «التقريب والتيسير» ص (٢٢٦) مع شرح السخاوي: بيان أقسام طرق تحمل الحديث ومجامعها ثمانية أقسام: الأول: سماع لفظ الشيخ، وهو إملاءه وغيره من حفظ ومن كتاب، وهو أرفع الأقسام عند الجماهير. اهـ.

قال الإمام البخاري رحمته الله في «صحيحه»: بَابُ قَوْلِ الْمُحَدِّثِ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا.

وقال رحمته الله: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾  
الْقِرَاءَةُ وَالْعَرْضُ عَلَى الْمُحَدِّثِ، وَرَأَى الْحَسَنُ وَالْثَوْرِيُّ وَمَالِكُ الْقِرَاءَةَ جَائِزَةً،  
وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ بِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ قَالَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم اللَّهُ  
أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَخْبَرَ  
ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَازُوهُ، وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِالصَّكِّ يُقْرَأُ عَلَى الْقَوْمِ فَيَقُولُونَ:



أَشْهَدْنَا فَلَانَ وَيُقْرَأُ ذَلِكَ قِرَاءَةً عَلَيْهِمْ وَيُقْرَأُ عَلَى الْمُقْرِي فَيَقُولُ الْقَارِي: أَقْرَأَنِي  
فُلَانٌ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ  
الْحَسَنِ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ.

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: إِذَا قُرِئَ عَلَى الْمُحَدِّثِ فَلَا  
بَأْسَ أَنْ يَقُولَ حَدَّثَنِي، قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَقُولُ عَنْ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ  
الْقِرَاءَةَ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ.

وقال: باب قول النبي ﷺ: «رُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ».

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا بَشْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ ذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ  
بِخَطَامِهِ أَوْ بِزِمَامِهِ قَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ؟» هَذَا فَسَكَّتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ سِوَى  
اسْمِهِ قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟»، فَسَكَّتْنَا حَتَّى  
ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ. فَقَالَ: «أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟»، قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَإِنَّ  
دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ  
هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ؛ فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ  
أَوْعَى لَهُ مِنْهُ. اهـ»

وقال شيخنا العلامة الوداعي رحمه الله في «الجامع الصحيح»: [كتاب العلم.

باب المعبر في الرواية السماع أو ما يؤدي معناه]، قال الإمام أبو داود رحمه الله

(٣٦٥٩): حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ بِمَنْ سَمِعَ مِنْكُمْ. هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح، إلا عبد الله بن عبد الله أبا جعفر الرازي، وقد وثقه أحمد وغيره. اهـ

### وقوله: مشافهة.

قال ابن عبد الهادي رحمه الله في "شرح المنظومة" المذكورة: المشافهة هي السماع من لفظ الشيخ، وهي أرفع من القراءة. اهـ

وقال الحاكم رحمه الله: الذي اختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقول فيما عرض على المحدث فأجازه شفاهاً: أنبأني. وفيما كتب إليه: كتب إلي. اهـ من "التقريب والتيسير".

قال السيوطي رحمه الله في "تدريب الراوي" (٢/٥٣): واستعمل قوم من المتأخرين في الإجازة باللفظ: شافهني، وأنا مشافهه.

### قوله: يملّي عليّ.

الإملاء: قال العلامة محمد بن جعفر الكتاني في "الرسالة المستطرفة" ص(١٥٩): ومنها كتب تُعرف بكتب الأمالي جمع إملاء، وهو من وظائف العلماء قديماً خصوصاً الحافظ من أهل الحديث في يوم من أيام الأسبوع يوم

الثلاثاء، أو يوم الجمعة وهو المستحب كما يستحب أن يكون في المسجد؛ لشرفهما، وطريقهم فيه: أن يكتب المستملي في أول القائمة هذا مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا ويذكر التاريخ، ثم يورد المملي بأسانيده أحاديث وأثارًا، ثم يفسر غريبها، ويورد من الفوائد المتعلقة بها بإسناد أو بدونه، ما يختاره ويتيسر له، وقد كان هذا في الصدر الأول فاشيًا كثيرًا، ثم مات الحفاظ، وقلَّ الإملاء، وقد شرع الحافظ السيوطي في الإملاء بمصر سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة، وجده بعد انقطاعه عشرين سنة من سنة مات الحافظ بن حجر على ما قاله في «المزهر»، وكتبه كثيرة.

### قوله: فأنقل.

فيه كتابة الحديث، واستنساخه.

قال القاضي عياض رحمته الله: كَانَ بَيْنَ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ فِي كِتَابَةِ الْعِلْمِ، ثُمَّ أَجْمَعُوا بَعْدَ عَلِيٍّ جَوَازَهَا، وَزَالَ ذَلِكَ الْخِلَافُ. وَنَسَخَ هَذَا النَّهْيَ بِأَحَادِيثٍ كَثِيرَةٍ كَحَدِيثِ: «اُكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»، وَحَدِيثِ صَحِيفَةِ عَلِيِّ رحمته الله، وَحَدِيثِ كِتَابِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ الَّذِي فِيهِ الْفَرَائِضُ وَالسُّنَنُ وَالذِّيَّاتُ. وَحَدِيثِ كِتَابِ الصَّدَقَةِ، وَنُصْبِ الزَّكَاةِ، وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ. انتهى باختصار من «شرح مسلم» للنووي (٣٨٩/٩).

اشتمل هذا البيت على خمسة أنواع من أنواع الحديث: الحسن، والسماع،

والمشافهة، والإملاء، والنقل، وتقديم بيانها.

قَالَ ﷻ:

٤) وَأَمْرِي مَوْقُوفٌ عَلَيْكَ وَلَيْسَ لِي عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْكَ مَعْوَلٌ

هذا البيت فيه مبالغة شعرية، تخل بالعقيدة الصحيحة؛ فإن أمور العباد صغيرها وكبيرها موقوفة على إعانة الله وتوفيقه، ومنه كرمه وفضله، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: من الآية ٤٤]، وقال: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ \* وَتَقَلِّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٧-٢١٩]. وفي «الصحيحين» عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة».

ومعنى «لا حول ولا قوة إلا بالله»، أي: لا تحول لي عن معصيتك ولا قوة لي على طاعتك إلا بك، وهذا مقتضى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ \* اهدنا الصراط المستقيم \*.

وأشد منه قول الناظم بعده: (وليس لي على أحد إلا عليك معول).

قَالَ الرَّاعِبُ ﷻ فِي «مَفْرَدَاتِ الْقُرْآنِ»: وَالتَّعْوِيلُ الْإِعْتِمَادُ عَلَى الْغَيْرِ فِيهَا

يَثْقُلُ. اهـ.

وفي «لسان العرب» لابن منظور: ويقال عوّل عليه، أي: استعن به، وعول عليه: اتّكل واعتمد، ومنه قول اللحياني: (إلى الله منه المشتكى والمعول). ويقال: عوّلنا إلى فلان في حاجتنا فوجدناه نعم المعول، أي: فزعنا إليه حين أعوزنا كل

شيء. اهـ.

وعلى هذا فحصر التعويل على من قصده ولو معنوياً غير جائز، ومقصوده من هذا التوصل إلى نوع من أنواع الحديث وهو الموقوف.

قال البيهقي رحمه الله:

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ زَكْنٌ

أي: ما أضفته من قولٍ أو فعلٍ واحدٍ منهم؛ فهو موقوف، وزكن، أي: علم، يُقال: زكن فلاناً، أي: أعلمه.

أما الموقوف القولي: كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: اخشوشنوا؛ فإن النعم لا تدوم.

وأما الفعل: فمثل فعل ابن عمر صلى على الراحلة، وقد يكون له حكم الرفع، مثل: فعلنا كذا على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، «كنا نعزل والقرآن ينزل»، «كنا إذا رفعنا كبرنا، وإذا هبطنا سبحنا».

أما التقرير: فمحل نظر بين أهل العلم؛ لأنه محتمل عدم الرضى، والإجماع السكوتي الاحتجاج به ضعيف، نظير ذلك ما حصل في الصلاة الرباعية في منى، صلاها أربعاً عثمان رضي الله عنه، وأصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر صلوا ركعتين في منى، وكان عثمان رضي الله عنه متأولاً. إما لأنه تأهل في ذلك فكان يرى أنه متأهل. وإما لغير ذلك.

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لما سأله عن هذه المسألة؟ قال: الخلاف شر.

وكان يصلي خلف عثمان رضي الله عنه؛ لأنه إذا خولف الصحابي لا يكون حجة أيضًا.

قال صاحب "مراقي السعود":

رأي الصحابي على الأصحاب لا يكون حجة على قول من خلا

قوله الصحابي إذا خالف دليلاً، أو خالفه غيره لا يكون قوله حجة كما ذكر

ابن القيم رحمته الله في "إعلام الموقعين".

وما جاء عن الحسن وعقبة رضي الله عنهما أنها كانا يسبغان السواد؛ فمحمول على عدم

بلوغ الخبر لهما، وهكذا بريدة رضي الله عنها كان يغرس شجرة على القبر؛ أخذاً من فعل

النبي صلوات الله عليه وآله أنه شق جريدة ووضعها على القبر.

هذا أيضاً اجتهداً منه رضي الله عنه لم يتابعه عليه من الخلفاء ولا غيرهم من أصحاب

النبي صلوات الله عليه وآله؛ إذا فخولف بريدة، وخولف الحسن، وخولف كذلك عقبة، وخولف

ابن عمر في أخذ ما زاد على القبضة من لحيته عند التحلل من الإحرام، والحجة في

مثل هذا الدليل، لا في هذه الأفعال التي اجتهدوا فيها، أو ما بلغتهم فيها سنة

رسول الله صلوات الله عليه وآله، فكثير من الصحابة خفيت عليهم بعض الأحاديث كما في رسالة

"رفع الملام عن الأئمة الأعلام" لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله.

وبعضهم يسمي الموقوف أثراً، ويسمي به المقطوع الذي هو قول وفعل

التابعي، كبيراً كان أو صغيراً بقيد: موقوف على سعيد بن المسيب، موقوف على

الزهري، وهكذا حتى على من هو أنزل منهم من صغار التابعين.

وعلى عبارة البيهقي، وهو أن المقصود بالألف في قوله: (الأصحاب) الجنس، الجمع الجنسي، فلو قلت: (قال الخلفاء الراشدون) هو موقوف، أو قلت: (كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال كفرًا غير ترك الصلاة، أو إلا الصلاة)، نحو هذا قاله شقيق، وهذا موقوف عليهم، عبارة أنه ينقل شيئاً موقوفاً عنهم، أو قلت: (قال معاذ بن جبل رضي الله عنه: لا أنزل حتى يُقتل هذا الأسير) موقوف على معاذ، هذه الكلمة: (لا أنزل حتى تفعل كذا وكذا)، والمرفوع ما بعده. ونظير ذلك قد يكون الموقوف على واحد، وقد يكون على أكثر من واحد قد يسمي أثرًا، وهذا الأصل الذي عليه الخراسانيون وجماعة من أهل العلم الذي هو مشهور بين الناس.

وقد يطلقون الآثار على الأحاديث وعلى الآثار، ومن ذلك كتاب الطحاوي "مشكل الآثار" و"معاني الآثار" ما معناه؟ ما ذكر إلا الآثار، ذكر الأحاديث، وذكر الآثار، وسماه "كتاب الآثار"، وفيه أحاديث وآثار. ومن باب التفريق أيضًا "معرفة السنن والآثار" للبيهقي رحمته الله، فرّق بين السنن التي هي الأحاديث، وفرق بين الآثار، وساق الأحاديث وساق الآثار. هذا مختصر القول في الموقوف، وقد يكون مرفوعًا إذا كان في سبب نزول آية على الصحيح، وقد يكون له حكم الرفع فيما لا مجال للرأي فيه، مثل أثر ابن عباس رضي الله عنهما: «الكرسي موضع قدمي الرحمن» على قول الجمهور. لكن لا يصلح أن يضاف إلى النبي صلى الله عليه وآله الذي له حكم الرفع، فلا تقول:

(قال رسول الله ﷺ)، مثل قول ابن عباس رضي الله عنهما: «القدم موضع قدمي الرحمن»

ما تقول: قال رسول الله ﷺ، وإنما هو مرفوع حكماً لا لفظاً.

سؤال: ما هو الفرق بين المقطوع والمنقطع؟

الجواب: ما أضيف إلى التابعي هو المقطوع، أما المنقطع فهو ما سقط من

رجال سنده رجل، وقد يطلق على المعضل وعلى المعلق وعلى المرسل.

سؤال: هل المنقطع لا يكون إلا من كلام النبي ﷺ؟

الجواب: لا، حتى الآثار فيها منقطعات.

سؤال: الذين قالوا: قول الصحابي مقبول، اشتراطوا، ما هو شرطهم؟

الجواب: أن لا يخالف دليلاً، ولا يخالفه غيره من الصحابة، وأن يشتهر قوله.



قَالَ رَحِمَهُ اللهُ:

هـ) وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعًا إِلَيْكَ لَكُنْتَ لِي عَلَى رَغْمِ عُدَالِي تَرْقٌ وَتَعْدِلُ

قَوْلُهُ: وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعًا.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

وَمَا أُضْيِفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ .....

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (وما أضيف)، أي: أضافه صحابي، أو تابعي، أو من بعدهما للنبي ﷺ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفةً، تصريحاً أو حكماً، هو: (المرفوع)، سواء اتصل إسناده أم لا، فدخل فيه: المتصل، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق دون الموقوف والمقطوع، هذا هو المشهور.

قَوْلُهُ: عُدَالِي.

سيأتي معنى العذل في البيت التالي.

وقَوْلُهُ: تَرْقٌ.

الرَّقَّة: قال ابن الأثير رَحِمَهُ اللهُ في «النهاية»: قوله «أهل اليمن أرق قلوباً»، أي:

ألين، وأقبل للموعظة، والمراد بالرقّة ضد القسوة.

قلت: ولعل فيه إشارة إلى شيء من أدب المعلم مع تلميذه من حيث الرحمة

به، وعدم القسوة عليه، وهذا أمر مذكور في بابه، مثل: «تذكرة السامع والمتكلم»

لابن جماعة، و"جامع بيان العلم وفضله" لابن عبد البر وغيرهما، فكما أنَّ المتعلم ينبغي أن يتعلم الأدب مع معلمه، كذا المعلم له آداب مع تلميذه، وقد بوب شيخنا رحمته الله في "الجامع الصحيح" (١/٧٩): رفق المعلم بالمتعلم. وذكر حديث: «إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف».

هذا البيت اشتمل على ثلاثة أنواع من أنواع الحديث، وهي: المرفوع، والرحمة بالطالب، والعدل بين التلاميذ؛ فإنهم كالأبناء، وهذا مذكور في مثل الكتب المشار إليها آنفاً.

وقد بوب شيخنا الوادعي رحمته الله في "جامعه الصحيح" (١/٩٨)، قال: المعلم يكون بمنزلة الوالد. وذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله قال: «إنما أنا بمنزلة الوالد أعلمكم».

**قلت:** ولا بأس بمزيد تقديم للطالب الذي يُرْجَى نبوغه، ونفعه للمسلمين.

قال البخاري رحمته الله: لولا أننا مشغولون يا مسدد؛ لأتيناك.

وكان عمر رضي الله عنه يخص ابن عباس بإدخاله مع كبار السن دون غيره ممن هو

في سنه كما في "الصحيح".

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ:

(٦) وَعَدْلٌ عَدُولِي مُنْكَرٌ لَا أَسِيغُهُ وَزُورٌ وَتَدْلِيْسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ

قَوْلُهُ: وَعَدْلٌ.

العَدْلُ: في "القاموس المحيط"، و"مختار الصحاح": الملامة، أي: لوم اللائمين لي منكر.

قَوْلُهُ: مُنْكَرٌ.

المنكر: هو تفرد الراوي الذي التعديل فيه ليس يؤهله أن يتفرد ببعض الألفاظ أو الروايات.

وقال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ:

المنكر الذي روى غير الثقه مخالفاً في نخبة قد حققه

أي: إن هذا النظم للمنكر مأخوذ من "نخبة الفكر" لابن حجر.

وقال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: المنكر هو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يُعد مفرد الصدوق منكرًا.

وقال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ في "مقدمة صحيحه": علامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم.

وقال القاسمي رَحِمَهُ اللهُ في "قواعد التحديث": اعلم أن الشاذ والمنكر يجتمعان

في اشتراط المخالفة لما يرويه الناس، ويفترقان في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق، والمنكر تفرد ضعيف، وقد غفل من سوى بينهما.

وقال ابن كثير رحمته الله: المنكر كالشاذ، أي: من حيث المخالفة، قال: وأما إن كان الذي تفرد به عدل ضابط حافظ؛ قُبِلَ شرعاً ولا يقال له منكر، وإن قيل له ذلك لغة. **قلت:** وهو بهذا القول يشير إلى رد قول من اعتبر المنكر مطلق التفرد، والحمد لله.

### قَوْلُهُ: أُسَيِّغُهُ.

قال الراغب، والجوهري: ساغ الشراب في الحلق سهل انحداره. وفيه إشارة إلى أن المنكر الذي يتعارض مع الأدلة، وَيَمُجُّهُ الفهم والعقل الصحيح الموافق للنقل الصحيح.

### قَوْلُهُ: وَزُورٌ.

الزور لغة: الميل عن الحق.

يقول ابن فارس رحمته الله: الزاي والواو والراء أصل واحد يدل على الميل والعدول، من ذلك الزور الكذب؛ لأنه مائل عن طريق الحق، ويقال: زور فلان الشيء تزويراً، وزور الشيء في نفسه: هيأه، لأنه يعدل به عن طريقة تكون أقرب إلى قبول السامع.

والزور مأخوذ من الزور، وهو ميل في الزور.

يقول الراغب: وقيل للكذب زور؛ لكونه مائلاً عن جهته، قال تعالى:

﴿ظُلْمًا وَزُورًا﴾ [الفرقان: ٤]، والزُّور أَيضًا: كل شيء يُتخذ ربًّا، ويُعبد من دون الله. وزور نفسه: وسمها بالتزوير، وزور الشهادة أبطؤها، والزور مجالس اللهو، والزور: شهادة الباطل وقول الكذب، ولم يشتق من تزوير الكلام، ولكنه اشتق من تزوير الصدر. وقيل: الزور الكذب، والباطل، والتهمة. وزور الكلام زخرفه، وازور عن الشيء وتزاور عنه: مال. وقيل: شهادة الزور، أي: شهادة الكذب والباطل. وقيل: شهادة (أي شهود) الباطل.

### قَوْلُهُ: وَتَدْلِيْسٌ.

التدليس لغة: إخفاء العيب، كما في «النهاية».

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «مراتب المدلسين» ص (١١): التدليس عندنا

على ستة أجناس:

**الجنس الأول:** من المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث، أو فوجه، أو دونه، إلا أنهم لم يخرجوا عن أعداد الذين يقبل أخبارهم، فمنهم من التابعين أبو سفيان بن نافع، وقتادة بن دعامة، وغيرهم.

**الجنس الثاني:** قوم يدلسون الحديث، فيقولون: قال «فلان»، فإذا وقع

إليهم من ينقر عن سماعتهم ويلح ويراجعهم ذكروا فيه سماعتهم.

**الجنس الثالث:** قوم دلسوا على أقوم مجهولين، لا يدري من هم، ومن أين هم.

**الجنس الرابع:** قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين، فغيروا

أساميتهم، وكُنَاهم؛ كي لا يعرفوا.

الجنس الخامس: قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه.

الجنس السادس: قوم رروا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: قال فلان. فحمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عال، ولا نازل. انتهى

وقد استفاد من "جامع التحصيل" للعلائي رحمته الله.

وقال (ص ٢٣): أما بعد فهذه مراتب المدلسين... وهم على خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً، كيحیی بن سعيد الأنصاري.

الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في "الصحيح" لإمامته وقلة

تدليسه في جنب ما روى، كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة، كابن عيينة.

الثالثة: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا

فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم، كأبي الزبير المكي.

الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه

بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل، كبقية بن الوليد.

الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو

صرحوا بالسماع؛ إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً، كابن لهيعة.

**والتدليس قسمان:**

قال الحافظ رحمته الله في «مراتب المدلسين» (ص ٢٥): معنى التدليس وأنواعه، والتدليس تارة في الإسناد، وتارة في الشيوخ.

فالذي في الإسناد أن يروي عن لقيه شيئاً لم يسمعه منه بصيغة محتملة، ويلتحق به من رآه ولم يجالسه.

ويلتحق بتدليس الإسناد تدليس القطع، وهو أن يحذف الصيغة ويقتصر على قوله مثلاً: الزهري عن أنس.

وتدليس العطف: وهو أن يصرح بالتحديث في شيخ له، ويعطف عليه شيخاً آخر له، ولا يكون سمع ذلك من الثاني.

وتدليس التسوية: وهو أن يصنع ذلك لشيخه؛ فإن أطلعه على أنه دلّسه حكم به، وإن لم يطلعه؛ طرقة الاحتمال فيقبل من الثقة ما صرح فيه بالتحديث، ويتوقف عما عداه.

وإذا روى عن عاصره ولم يثبت لقيه له شيئاً بصيغة محتملة؛ فهو الإرسال

الخفي، ومنهم من ألحقه بالتدليس، والأولى التفرقة لتمييز الأنواع.<sup>(٦)</sup>

ويلتحق بالتدليس ما يقع في بعض المحدثين من التعبير بالتحديث، أو

(٦) قلت؛ هذه التفرقة فيها نظر؛ فليس هناك مرسل خفي أصلاً؛ لأن المرسل عند أئمة الحديث تقدم تعريفه عند عامتهم أنه رواية التابعي عن النبي صلى الله عليه وآله؛ فالصواب أن هذا يلحق بالتدليس على قول من قال ذلك.

الإخبار عن الإجازة مُؤَهِّمًا للسمع، ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئاً، ومن لم يوصف بالتدليس من الثقات إذا روى عن لقيه بصيغة محتملة؛ حُجِّلَتْ على السماع، وإذا روى عن عاصره بالصيغة المحتملة لم يحمل على السماع في الصحيح المختار، وفقاً للبخاري، وشيخه ابن المديني.

ومن روى بالصيغة المحتملة عن لم يعاصره فهو مطلق للإرسال؛ فإن كان تابعياً سُمِّيَ ذلك السند مراسلاً، وإن كان دونه سُمِّيَ منقطعاً، أو معضلاً، وقد بسطت ذلك في «علوم الحديث» والله الحمد.

ومن وصف بالتدليس من صرح بالتحديث في الوجدادة، أو بالتحديث، لكن تجوز في صيغة الجمع فأوهم دخوله وليس كذلك، فسيأتي بيان من فعل ذلك إن شاء الله تعالى.

وأما تدليس الشيوخ: فهو أن يصف شيخه بما لم يشتهر به من اسم، أو لقب، أو كنية، أو نسبة، إيهاماً للتكثير غالباً، وقد يفعل ذلك لضعف شيخه، وهو خيانة ممن تعمدته، كما إذا وقع ذلك في تدليس الإسناد، والله المستعان. انتهى

**قَوْلُهُ: يُرَدُّ.**

أي: لسبب.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «نخبة الفكر» ص (٣٨-٤٠): ثم المردود إما أن يكون لسقط من إسناد، أو طعن في راوٍ؛ فالسقط إما أن يكون من مباني السند من تصرف مصنف، أو من آخره، بعدد التابعي، أو غير ذلك، فالأول:



المعلق. قال ابن الصلاح: إن وقع الحذف في كتاب التُّزِمَتْ صحته كـ"البخاري" فما أتى فيه بالجزم دل على أنه ثبت إسناده عنده، وإنما حذف لغرض من الأغراض، وما أتى فيه بغير الجزم؛ ففيه مقال. والثاني المرسل، والثالث إن كان باثنين فصاعداً مع التوالي؛ فهو المعضل وإلا فالمنقطع ثم إن السقط من الإسناد قد يكون واضحاً، أو خفياً؛ فالأول يدرك بعدم التلاقي، ومن ثم احتيج إلى التاريخ، والثاني المدلس سُمِّيَ بذلك؛ لكون الراوي لم يسم من حدثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به، ويرد بصيغته تحتل وقوع اللقي كعن وقال؛ فإن وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها؛ كان كذباً، وكذلك المرسل الخفي من معاصر لم يلق، فالفرق بين المدلس والمرسل الخفي، أو التدليس يختص بمن روى عن لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه؛ فهو المرسل الخفي، ثم الطعن إما أن يكون لكذب الراوي أو تهمته بذلك، أو فحش غلظه، أو غفلته عن الإتيان، أو فسقه، أو وهمه بأن يروي على سبيل التوهم، أو مخالفته للثقات، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه، بأن يكون ليس غلظه أقل من إصابته؛ فالأول الموضوع، والثاني المتروك، والثالث المنكر على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة، وكذا الرابع والخامس، ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق؛ فهو المعلل.

قَوْلُهُ: وَيُهْمَلُ.

المهمل لغة: قال في "مختار الصحاح": أهمل الشيء خلى بينه وبين نفسه،

والمهمل من الكلام ضد المستعمل.

واصطلاحاً: هو رواية الراوي عن اثنين متفقي الاسم، أو مع اسم الأب.

والجد والنسبة، ولم يتميز بها يخص كل منهما.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «النزهة» ص (١٦٣-١٦٥) وإن روى الراوي

عَنِ اثْنَيْنِ مُتَّفَقِي الْأَسْمِ، أَوْ مَعَ اسْمِ الْأَبِ، أَوْ مَعَ اسْمِ الْجَدِّ، أَوْ مَعَ النَّسْبَةِ، وَلَمْ يَتَمَيَّزَا بِهَا يُحْصَى كُلًّا مِنْهُمَا؛ فَإِنْ كَانَا ثَقَاتَيْنِ لَمْ يَضُرَّ مِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي «الْبُخَارِيِّ»

مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ أَحْمَدَ - غَيْرَ مَنْسُوبٍ - عَنْ ابْنِ وَهْبٍ؛ فَإِنَّهُ إِمَّا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، أَوْ

أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى، أَوْ: عَنْ مُحَمَّدٍ - غَيْرَ مَنْسُوبٍ - عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ؛ فَإِنَّهُ إِمَّا مُحَمَّدُ بْنُ

سَلَامٍ أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى الدُّهْلِيُّ، وَقَدْ اسْتَوْعَبْتُ ذَلِكَ فِي مَقْدَمَةِ «شَرْحِ الْبُخَارِيِّ»،

وَمَنْ أَرَادَ لِذَلِكَ ضَابِطًا كَلِّيًا يَمْتَازُ بِهِ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ؛ فَبَاخْتِصَاصِهِ، أَي: الشَّيْخِ

الْمُرُويِّ عَنْهُ بِأَحَدِهِمَا يَتَبَيَّنُ الْمُهْمَلُ، وَمَتَى لَمْ يَتَبَيَّنْ ذَلِكَ، أَوْ كَانَ مَخْتَصًّا بِهَذَا مَعًا؛

فِإِشْكَالُهُ شَدِيدٌ، فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْقِرَائِنِ، وَالظَّنُّ الْغَالِبُ. اهـ.

**قلت:** وقد ألف الإمام أبو علي الحسين بن محمد الغساني المعروف بالجواني

نسبة إلى جيان؛ مدينة كبيرة بالأندلس، الحافظ المتوفى سنة ثمان وتسعين

وأربعمئة كتاب ما أتلّف خطه واختلف لفظه من أسماء رجال الصحيحين؛

ويسمى بكتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل»، ضبط فيه كل لفظ يقع فيه اللبس

من رجال «الصحيحين» وما قصر فيه في جزئين.

ولأبي بكر محمد بن موسى الحازمي كتاب «الفصل في مشتبه النسبة»،

وللذهبي مختصر جِدًّا جامع في «مشتبه الأسماء والنسبة» لخصه من عبد الغني، وابن ماكولا، وابن نقطه، وأبي الوليد بن الفرضي، ولكنه أجحف في الاختصار، واكتفى بضبط القلم؛ فصار بذلك كتابه مباينًا لموضوعه؛ لعدم الأمن من التصحيف فيه، وفاته من أصوله أشياء.

واختصره الحافظ ابن حجر، فضبطه بالحروف على الطريقة المرضية، وزاد ما يتعجب من كثرته، مع شدة تحريره واختصاره؛ فإنه في مجلد وهو المسمى «تبصير المنتبه في تحرير المشتبه».

ولِعَصْرِيَّه حافظ الشام شمس الدين محمد بن ناصر الدين أبي بكر بن عبد الله بن محمد الدمشقي محدث البلاد الدمشقية، وصاحب التصانيف الحسنة البهية، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة مصنف حافل مبسوط في توضيح المشتبه أيضًا، وجرده منه الأعم بما وقع في «مشتبه» الذهبي من الأوهام، ومن تأليفه «مورد الصادي بمولد الهادي»، ولأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري كتاب «تصحيفات المحدثين» شرح فيه الأسماء والألفاظ المشككة التي تتشابه في صورة الخط، فيقع فيها التصحيف في مجلد.

اشتمل هذا البيت على أربعة من أنواع الحديث المنكر، والمدلس، والمردود، والمهمل.

قال رحمه الله:

(٧) أَقْضِي زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الْأَسَى وَمُنْقَطِعًا عَمَّا بِهِ اتَّوَصَّلُ

**قَوْلُهُ: أَقْضِي.**

القضاء له عدة معاني.

قال الإمام محمد بن يعقوب الفيروزآبادي في كتابه "بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز" (٤/٢٧٦): القضاء بالمد والقصر: الحكم، وقضى عليه يقضي قضياً وقضاء وقضية، والقضاء: الصنع، والحثم، والبيان، وفصل الأمر فعلاً كان أو قولاً، وكل منهما على وجهين إلهيٌّ وبشريٌّ. وذكر لكل منها أمثلة.

**قَوْلُهُ: زَمَانِي.**

قال ابن الأثير رحمه الله في "النهاية" [مادة زمن]: الزمان يقع على جميع الدهر وبعضه. اهـ. وفي "القاموس": الزمن محرّكة، وكسحاب العصر، واسمان لقليل الوقت وكثير. اهـ.

**قَوْلُهُ: مُتَّصِل.**

المتصل لغة: من اتصل الشيء بالشيء، أي: لم ينقطع. واصطلاحاً: قال الذهبي رحمه الله في "الموقظة": ما اتصل سنده وسلم من الانقطاع، ويصدق ذلك على المرفوع والموقوف. اهـ. وقال ابن كثير رحمه الله في "اختصار علوم الحديث": ويشمل المرفوع إلى النبي

عَلَيْهِ السَّلَامُ، والموقوف على الصحابي، أو من دونه.

وقال العراقي رَحِمَهُ اللهُ في «الفيتة»:

سواء الموقوف والمرفوع ولم يروا أن يدخل المقطوع

**قلت:** الظاهر دخول المقطوع في المتصل أيضًا كما أسلفنا، وقيل هذا في

«التقييد والإيضاح» للعراقي رَحِمَهُ اللهُ.

فَعَلِمَ من هذا أنهم يشترطون في المتصل السماع، أو ما يقوم مقام السماع من

التحديث، وألا يكون بعنة مدلس.

والشافعي يسميه المؤتصل، وبعضهم يسميه الموصول، وكله دال على أنه

متصل الإسناد، وأنه ليس بمنقطع، وأنه اشترط فيه الاتصال من حيث السند،

وقد يكون ضعيفًا، وقد يكون صحيحًا، وقد يكون موضوعًا على حسبه، ما

يُشترط أن يكون صحيحًا فقط، هذا حاصله.

**قَوْلُهُ: الْأَسَى.**

قال ابن الأثير رَحِمَهُ اللهُ في «النهاية»: الأسى مقصورًا مفتوحًا: الحزن، أسى

يأسى أسى فهو آس. اهـ.

**قَوْلُهُ: وَمَنْقَطَعًا.**

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ في «التقريب والتيسير»: المنقطع الصحيح الذي ذهب إليه

الفقهاء، والخطيب، وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين أن المنقطع: ما لم يتصل

إسناده على أي وجه كان انقطاعه.

**قلت:** تقدم في شرح أول بيت أنه يدخل فيه المعضل، والمعلق، والمرسل، وأيضاً يلحق به حكماً ما عنعه مدلس شديد التدليس.

### قَوْلُهُ: اتَّوَصَّلُ.

في «مختار الصحاح»: توصل إليه، أي: تلتطف في الوصول إليه...، والتواصل ضد التقاطع.

اشتمل هذا البيت على نوعين من أنواع الحديث، وهما: المتصل، والمنقطع. ويمكن أن يُضاف إليهما ثالث، وهو الاستمرار في الطلب، ولو على قلة ما في اليد، كما نُقل عن الإمام أحمد أنه سُئل: إلى متى طلب العلم؟ قال: من المحبرة إلى المقبرة.

وفي مقدمة «سنن الدارمي» ذكر باب الرحلة في طلب العلم، واحتمال العناء فيه. وشاهدنا قوله: (واحتمال العناء فيه).

وقال الإمام ابن دقيق العيد رحمته الله:

أَهْلُ الْمَنَاصِبِ فِي الدُّنْيَا وَرَفَعَتِهَا	أَهْلُ الْقَضَائِلِ مَرْدُوْنَ بَيْنَهُمْ
قَدْ صَيَّرُونَا كَأَنَّا غَيْرُ جِنْسِهِمْ	مَنَازِلَ الْوَحْشِ فِي الْإِيَّامِ عِنْدَهُمْ
فَلَيَنْتَالُو قَدْرَنَا أَنْ نَعْرِفَهُمْ	مُقْدَارَهُمْ عِنْدَنَا أَوْ لَوْ دَرَوُهُ هُمْ
لَهُمْ مَرِيحَانٌ مِنْ جَهْلٍ وَفَرَطٍ غِنَى	وَعِنْدَنَا الْمُتَعَبَانِ الْعِلْمُ وَالْعَدَمُ

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ:

(٨) وَهَذَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ تَكَلَّفْنِي مَا لَا أَطِيقُ فَأَهْمِلُ

**قَوْلُهُ: أَكْفَانُ.**

أكفان: جمع كفن.

قال في «مختار الصحاح»: الكفن معروف، وقد كَفَّنَ الميت تكفينًا.

**قَوْلُهُ: هَجْرُكَ.**

**الهجر:** قال الراغب في «مفردات القرآن» مادة (هجر): الهجر، والهجران مفارقة الإنسان غيره إما بالبدن، أو باللسان، أو بالقلب، قال تعالى: ﴿وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: ٣٤] كناية عن عدم قربهم، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠] فهذا هجر بالقلب، أو بالقلب واللسان، وقوله: ﴿وَأَهْجُرُهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل: ١٠] يحتتمل الثلاثة، ومدعو إلى أن يتحرى أي الثلاثة إن أمكنه مع تحري الجماملة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَأَهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥]، فحث على المفارقة بالوجه كلها، والمهاجرة في الأصل مصارمة الغير ومتاركته. اهـ

**قَوْلُهُ: مُدْرَجٌ.**

**المدرج لغة:** اسم مفعول، يقال: درجته وأدرجته، وأدرج الميت في الكفن

والقبر أدخله. كما في «لسان العرب».

واصطلاحاً: قال الذهبي رحمته الله في تعريف المدرج من "الموقظة"، قال: هي ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بالمتن، لا يبين للسامع إلا أنها من صلب الحديث. ويدل دليل على أنها من لفظ راوٍ، بأن يأتي الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا، وهذا طريق ظني؛ فإن ضعف توقفنا أو رجحنا أنها من المتن، ويبعد الإدراج في وسط المتن، كما لو قال: «من مس أنثيه وذكره فليتوضأ»، وقد صنّف فيه الخطيب تصنيفاً،<sup>(٧)</sup> وكثير منه غير مُسَلَّم له إدراجه. اهـ.

قال النووي رحمته الله في "التقريب والتيسير": المدرج هو أقسام:

أحدها: مدرج في حديث النبي صلّى الله عليه وآله، بأن يذكر الراوي عقيبهِ كلاماً لنفسه أو لغيره، فيرويه من بعده متصلاً، فيتوهم أنه من الحديث.

الثاني: أن يكون عنده متنان بإسنادين، فيرويها بأحدهما.<sup>(٨)</sup>

الثالث: أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه، فيرويه عنهم باتفاق،<sup>(٩)</sup> وكله حرام.

وقال الحافظ رحمته الله في نزهة النظر (١٢٤-١٢٥): مُدْرَجُ الإِسْنَادِ، وهو أقسامٌ: **الأوّلُ: أَنْ يَرَوِيَ جَمَاعَةٌ الحَدِيثَ بِإِسْنَادٍ مُخْتَلِفَةٍ، فيرويه عنهم راوٍ، فيجْمَعُ**

(٧) سَمَّاهُ "فصل الوصل فيما أُدرج في النقل"، وهناك مصنفات أخرى، من أحصرها وأجودها رسالة "المدرج إلى المدرج" للسيوطي رحمته الله.

(٨) هذا قد يسمى التركيب؛ لأنه حصل أن ركب إسناد أحدهما على الاثنين.

(٩) هذا مردود إلا من بعض الأئمة، كالزهري فعل ذلك في حديث الإفك مع الإشارة إلى الفوارق، يقول: وكلُّ حدثني طائفة من الحديث.



الكَلِّ عَلَى إِسْنَادٍ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَسَانِيدِ، وَلَا يُبَيِّنُ الْاِخْتِلَافَ .

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَتْنُ عِنْدَ رَاوٍ إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ عِنْدَهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، فَيُرْوِيهِ رَاوٍ عَنْهُ تَامًّا بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ. وَمِنْهُ: أَنْ يَسْمَعَ الْحَدِيثَ مِنْ شَيْخِهِ إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ فَيَسْمَعُهُ عَنْ شَيْخِهِ بِوَسْطَةٍ، فَيُرْوِيهِ رَاوٍ عَنْهُ تَامًّا بِحَذْفِ الْوَسْطَةِ.

الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الرَّاويِ مَتْنَانِ مُخْتَلِفَانِ بِإِسْنَادَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَيُرْوِيهِمَا رَاوٍ عَنْهُ، مُقْتَصِرًا عَلَى أَحَدِ الْإِسْنَادَيْنِ، أَوْ يُرْوِي أَحَدَ الْحَدِيثَيْنِ بِإِسْنَادِهِ الْخَاصِّ بِهِ، لَكِنْ يَزِيدُ فِيهِ مِنَ الْمَتْنِ الْآخَرَ مَا لَيْسَ فِي الْمَتْنِ الْأَوَّلِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَسُوقَ الرَّاويِ الْإِسْنَادَ، فَيَعْرِضُ لَهُ عَارِضٌ، فَيَقُولُ لَهُ كَلَامًا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، فَيُظَنُّ بَعْضُ مَنْ سَمِعَهُ أَنَّ ذَلِكَ الْكَلَامَ هُوَ مَتْنُ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ، فَيُرْوِيهِ عَنْهُ كَذَلِكَ. هَذِهِ أَقْسَامُ مُدْرَجِ الْإِسْنَادِ.

وَأَمَّا مُدْرَجُ الْمَتْنِ: فَهُوَ أَنْ يَقَعَ فِي الْمَتْنِ كَلَامٌ لَيْسَ مِنْهُ، فَتَارَةً يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ، وَتَارَةً يَكُونُ فِي أَثْنَائِهِ، وَتَارَةً يَكُونُ فِي آخِرِهِ - وَهُوَ الْأَكْثَرُ -؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ بِعَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، أَوْ بِدَمَجِ مَوْقُوفٍ مِنْ كَلَامِ الصَّحَابَةِ، أَوْ مَنْ بَعْدَهُمْ بِمَرْفُوعٍ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ، فَهَذَا هُوَ مُدْرَجُ الْمَتْنِ.

وَيُدْرِكُ الْإِدْرَاجُ: بُوْرُودَ رِوَايَةٍ مُفْصَّلَةٍ لِلْقَدْرِ الْمُدْرَجِ بِمَا أُدْرَجَ فِيهِ. أَوْ بِالتَّنْصِيصِ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الرَّاويِ، أَوْ مِنْ بَعْضِ الْأَثَمَةِ الْمُطَّلَعِينَ. أَوْ بِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ. اهـ.

وما بعده من البيت واضح، واشتمل هذا البيت على نوع واحد من أنواع

الحديث، وهو المدرج تقدم بيانه.

ويمكن أن يُضاف نوع ثاني وهو: تحمل الحديث، وتلقيه من الشيوخ.

قال الحافظ ابن كثير رحمته الله في «الباعث الحثيث»: النوع الرابع والعشرون في كيفية سماع الحديث، وتحمله، وضبطه. يصحُّ تحمُّل الصغارِ الشهادة، والأخبار، وكذلك الكفار إذا أدوا ما حملوه في حال كمالهم، وهو الاحتلام، والإسلام. وينبغي المبادرة إلى إسماع الولدان الحديث النبوي، والعادة المطردة في أهل هذه الأعصار وما قبلها بمُدَدٍ متطاولةٍ أنَّ الصغير يُكْتَبُ له حضورٌ إلى تمام خمسِ سنينَ من عمره، ثم بعد ذلك يُسمَّى سماعاً.

واستأنسوا في ذلك بحديث محمود بن الربيع أنه عقل مجَّةً مجَّها رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهه من دلوٍ في دارهم، وهو ابن خمس سنين. رواه البخاري، فجعلوه فرقا بين السماع والحضور.

وفي رواية: وهو ابن أربع سنين.

وضبطه بعض الحفاظ بسن التمييز.

وقال بعضهم: أن يُفرَّق بين الدابة والحمار.

وقال بعض الناس: لا ينبغي السماع إلا بعد العشرين سنة.

وقال بعض: عشر. وقال آخرون: ثلاثون.

والمدارُّ في ذلك كله على التمييز، فمتى كان الصبي يعقل؛ كُتِبَ له سماع.

قال الشيخ أبو عمرو: وبلغنا عن إبراهيم بن سعيد الجوهري أنه قال:

رَأَيْتُ صَبِيًّا ابْنَ أَرْبَعِ سِنِينَ قَدْ حُمِلَ إِلَى الْمَأْمُونِ، قَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، وَنَظَرَ فِي الرَّأْيِ؛

غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا جَاعَ يَبْكِي. !<sup>(١٠)</sup> اهـ

---

(١٠) قلت: هذه الحكاية بلاغٌ لم يصرح باتصال سندها أبو عمرو بن الصلاح رحمته الله، وأيضًا فيها مبالغة.

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(٩) وَأَجْرَيْتُ دَمْعِي بِالِدَّمَاءِ مُدَبَّجًا وَمَا هِيَ إِلَّا الْمُهَجَّتِي تَحَلَّلُ

قَوْلُهُ: وَأَجْرَيْتُ دَمْعِي.

أي: جعلتها جارية، والجري المرُّ السريع، كما في «النهاية».

قَوْلُهُ: مُدَبَّجًا.

سُمِّيَ بِذَلِكَ أَخْذًا مِنْ دِيبَاجَتِي الْوَجْهَ، وَهُمَا الْخَدَانُ؛ لِتَسَاوِيهِمَا وَتَقَابُلِهِمَا، سِوَاكَ كَانَ الْمُدَبَّجَ بِوَأَسْطَةِ أُمِّ بَدُونَهَا.

مِثَالُهَا بِدُونِهَا: رَوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ، وَرَوَايَةُ عَائِشَةَ عَنْهُ، وَفِي التَّابِعِينَ: رَوَايَةُ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْهُ، وَفِي أَتْبَاعِهِمْ: رَوَايَةُ مَالِكٍ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، وَرَوَايَةُ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْهُ، وَفِي أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ: رَوَايَةُ أَحْمَدَ عَنْ ابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَرَوَايَةُ ابْنِ الْمَدِينِيِّ عَنْهُ.

وَمِثَالُهَا بِهَا: رَوَايَةُ اللَّيْثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِي عَنْ مَالِكٍ، وَرَوَايَةُ مَالِكٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ اللَّيْثِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ مَعْرِفَتِهِ: الْأَمْنُ ظَنُّ الزِّيَادَةِ فِي السَّنَدِ، وَالْمُدَبَّجُ أَحْصَى مِنَ الْأَقْرَانِ، فَرَوَايَةُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، وَالْآخَرُ لَا يَرُوي عَنْهُ هَذِهِ رَوَايَةُ أَقْرَانِ، فَكُلُّ مُدَبَّجٍ أَقْرَانٌ وَلَا عَكْسُ؛ إِذْ رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ أَنْ يَشَارَكَ الرَّوَايَةَ مِنْ رَوَى عَنْهُ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالرَّوَايَةِ كَالسَّنَنِ وَالْأَخْذِ عَنِ الشُّيُوخِ، كَرَوَايَةِ

الأعمش عن التَّيْمِي، وهما قرينان.

وقد يجتمع جماعة من الأقران في حديث واحد، كرواية أحمد عن أبي خيثمة زهير بن حرب، عن يحيى بن معين، عن علي بن المديني، عن عبيدالله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي سلمة، عن عائشة قالت: كان أزواج النبي ﷺ يأخذن من شعورهن حتى يكون كالوفرة، فأحمد والأربعة فوقه أقران، كما قال الخطيب.

فإن روى الراوي عمه هو دونه سنًا، أو في مرتبة الآخذين عنه، فرواية أكابر عن أصاغر، كرواية الزهري عن مالك.

والأصل فيه رواية النبي ﷺ عن تميم الداري خبر الجساسة.

ومن رواية الأكابر عن الأصاغر رواية الآباء عن الأبناء، والصحابة عن الأتباع، كرواية العباس عن ابنه الفضل، ورواية وائل عن ابنه بكر، وكرواية العبادلة، وأبي هريرة، ومعاوية، وأنس عن كعب الأحبار. أما رواية الأبناء عن الآباء عن الأبناء فكثير، وأخص منه من روى عن أبيه عن جده.

وفائدة معرفة ذلك: التمييز بين مراتبهم وتنزيل الناس منازلهم.

**قَوْلُهُ: مُهَجَّتِي.**

في «القاموس المحيط»: المهجة الدم، أو دم القلب والروح، وكذا في «مختار الصحاح»، وزاد: وخرجت مهجته، أي: روحه، تتحلل، أي: تذوب شيئًا فشيئًا.

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ:

(١٠) فَمَتَّفِقٌ جَفْنِي وَسُهْدِي وَعَبْرَتِي وَمُنْفَرِقٌ صَبْرِي وَقَلْبِي الْمُبْتَلُ

**قَوْلُهُ: فَمَتَّفِقٌ.**

المتفق، قال الراغب: الوفق المطابقة بين الشئيين.

الجفن، قال الفروزآبادي في «القاموس»: الجفن غطاء العين من أعلى وأسفل، يقال: أجفُن، وأجفان، وجفون.

**قَوْلُهُ: وَسُهْدِي.**

السهد في «القاموس» بالضم الأرق، وقد سَهَدَ كَفَرِحَ، والسُّهْدُ بضمين القليل النوم.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «روضة المحبين» (ص ٣٩): وأما السهد فهو أيضاً من آثار المحبة ولوازمها، فالسهاد: الأرق، وقد سهد الرجل بالكسر يسهد سهداً، والسهد بضم السين والهاء: القليل النوم. قال أبو كبير الهذلي:

فَأَتَتْ بِهِ حَوْشَ الْجَنَانِ مَبْطِنَا سَهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلَ الْهَوَجْلِ  
وسهدته أنا فهو مسهد.

**قَوْلُهُ: وَعَبْرَتِي.**

قال ابن الأثير رَحِمَهُ اللهُ في «النهاية»: العبرة هي تحلب الدمع، والعين والعراء،

أي: الباكية، يقال: عبر بالكسر واستعبر.

### قَوْلُهُ: وَمُفْتَرِقٌ.

**المفترق:** قال ابن الأثير: التفريق والافتراق سواء، ومنهم من يجعل التفريق بالأبدان، والافتراق في الكلام. اهـ  
**قلت:** الصحيح أنها سواء.

والمقصود هنا ذكر نوعين من أنواع الحديث هما: المتفق، والمفترق.  
في هذا البيت نوعان من أنواع الحديث، وهما: المتفق والمفترق، والمقلوب.  
المتفق: هو ما اتفق في الأسماء لفظاً وخطاً، ويختلف في الأشخاص.  
الخليل بن أحمد: ستة، أحدهم شيخ سيبويه، كلهم يقال الخليل بن أحمد، اتفقوا في الأسماء وأسماء الآباء، هذا من المتفق والمفترق، المتفق في الأسماء، والمفترق في الذوات.

**قال النووي رَحِمَهُ اللهُ فِي «التقريب والتيسير»:** المتفق والمفترق: هو متفق خطأً ولفظاً، وللخطيب فيه كتاب نفيس، وهو أقسام:

**الأول:** اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، كالخليل بن أحمد ستة:

**أولهم:** شيخ سيبويه ولم يسم أحد بعد نبينا ﷺ قبل أبي الخليل هذا.

**الثاني:** أبو بشر المزني البصري.

**الثالث:** أصبهاني.

**الرابع:** أبو سعيد السجزي القاضي الحنفي.

**الخامس:** أبو سعيد البستي القاضي، روى عنه البيهقي.

**السادس:** أبو سعيد البستي الشافعي، عنه أبو العباس العذري.

**الثاني:** اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، كأحمد بن جعفر بن

حمدان أربعة كلهم يروون عن يسمي عبدالله وفي عصر واحد:

**أحدهم:** القطيعي أبو بكر عن عبدالله بن أحمد بن حنبل.

**الثاني:** السقطي أبو بكر عن عبدالله بن أحمد الدورقي.

**الثالث:** دينوري عن عبدالله بن محمد بن سنان.

**الرابع:** طرسوسي عن عبدالله بن جابر الطرسوسي.

محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري اثنان في عصر، روى عنهما

الحاكم، أحدهما: أبو العباس الأصم، والثاني: أبو عبدالله بن الأخرم الحافظ.

**الثالث:** ما اتفق في الكنية والنسبة، كأبي عمران الجوني اثنان: عبد الملك

التابعي، وموسى بن سهل البصري.

وأبي بكر بن عياش ثلاثة: القاري، والحمصي، عنه جعفر بن عبدالواحد،

والسلمي الباجدائي.

**الرابع:** عكسه، كصالح بن أبي صالح، أربعة: مولى التوأمة، والذي أبوه أبو

صالح السمان، والسدوسي عن علي وعائشة، ومولى عمرو بن حريث.

**الخامس:** اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم، كمحمد بن عبدالله

الأنصاري القاضي المشهور عنه البخاري، والثاني: أبو سلمة ضعيف.



**السادس:** في الاسم أو الكنية، كحماد، وعبدالله وشبهه.

قال سلمة بن سليمان: إذا قيل بمكة عبدالله؛ فهو ابن الزبير، أو بالمدينة؛ فابن عمر، وبالكوفة ابن مسعود، وبالبحيرة ابن عباس، وبخراسان ابن المبارك. وقال الخليلي: إذا قاله المصري؛ فابن عمرو، والمكي؛ فابن عباس. وقال بعض الحفاظ: إن شعبة يروي عن تسعة أشخاص عن ابن عباس، كلهم أبو حمزة، بالحاء والزاي، إلا أبا حمزة بالجيم والراء نصر بن عمران الضبعي، وإنه إذا أطلقه فهو بالجيم.

**السابع:** في النسبة كالأمل، قال السمعاني: أكثر علماء طبرستان من آملها وشهر بالنسبة إلى أمل جيحون عبدالله بن حماد شيخ البخاري، وخطى أبو علي الغساني، ثم القاضي عياض في قولهم: إنه إلى أمل طبرستان. ومن ذلك الحنفي إلى بني حنيفة وإلى المذهب، وكثير من المحدثين ينسبون إلى المذهب حنفي بزيادة ياء، ووافقهم من النحويين ابن الأنباري وحده، ثم ما وجد من هذا الباب غير مبين، فيعرف بالراوي، أو المروي عنه، أو بيانه في طريق آخر، والله أعلم.

**قَوْلُهُ: وَقَلْبِي الْمُبْلَبِل.**

في «مختار الصحاح»: البلبله والبلبال الهم ووسواس الصدر. وقال ابن القيم رحمته الله في «روضة المحبين» (ص ٣٣): وأما البلابل فجمع بلبله، يقال: بلابل الحب، وبلابل الشوق، وهي وساوسه وهمه.

## قَوْلُهُ: وَقَلْبِي.

فيه إشارة إلى المقلوب، وهو تبديل شيءٍ بآخر، وتحويله عن وجهه.

واصطلاحاً: على قسمين:

القسم الأول من المقلوب: إبدال راوٍ بآخر.

والقسم الثاني: تركيب متنٍ لإسنادٍ آخر، والعكس، والقصد منه امتحان

ضبط وحفظ بعض المحدثين.

قال الإمام الذهبي رحمته الله في «الموقظة»: المقلوب هو: ما رواه الشيخ بإسناد لم

يكن كذلك، فيقلب عليه وينط من إسناد حديث إلى متن آخر بعده.

أو: أن ينقلب عليه اسم راوٍ، مثل (مرة بن كعب) بـ(كعب بن مرة)، و(سعد

بن سنان) بـ(سنان بن سعد).

فمن فعل ذلك خطأً؛ فقريب، ومن تعمد ذلك وركب متناً على إسناد ليس

له؛ فهو سارق الحديث، وهو الذي يُقال في حقه: فلان يسرق الحديث.

ومن ذلك أن يسرق حديثاً ما سمعه، فيدعي سماعه من رجل، وإن سرق

فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده؛ فهو أخفّ جرماً ممن سرق حديثاً لم

يصح متنه، وركب له إسناداً صحيحاً؛ فإن هذا نوع من الوضع والافتراء؛ فإن

كان ذلك في متون الحلال والحرام؛ فهو أعظم إثماً، وقد تبوأ بيتاً في جهنم.

وأما سرقة السماع وادّعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء؛ فهذا كذب

مُجَرَّد، ليس من الكذب على الرسول صلوات الله عليه وآله، بل من الكذب على الشيوخ، ولن

يُفْلِحُ مِنْ تَعَانَاهُ، وَقَلَّ مِنْ سِتْرِ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْهُمْ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَضِحُ فِي حَيَاتِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَضِحُ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَنَسَأَلُ اللَّهَ السِّتْرَ وَالْعَفْوَ. اهـ.

وَمِمَّنْ فَعَلَ ذَلِكَ: شُعْبَةُ، وَحَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، وَقَدْ أَنْكَرَ حَرَمِي عَلَى شُعْبَةَ، وَقَالَ: يَا بئس ما صنعت.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَشَرَطَ الْجَوَازَ أَنْ لَا يَسْتَمِرَّ عَلَيْهِ، بَلْ يَنْتَهِيَ بِانْتِهَاءِ الْحَاجَةِ. اهـ.

وَأَمَّا مَا انْقَلَبَ سَهْوًا عَلَى رَوَاتِهِ، فَمِثَالُهُ حَدِيثُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرُونِي»، فَقَدْ حَدَّثَ بِهِ فِي مَجْلِسِ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ حِجَابُ بْنُ أَبِي عَثْمَانَ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَظَنَّهُ جَرِيرُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ ثَابِتٍ، فَرَوَاهُ عَنْهُ عَنْ أَنَسٍ، فَوَهَّمْ كَمَا بَيْنَهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ كَمَا رَوَاهُ الْأُئِمَّةُ الْخَمْسَةُ مِنْ طَرِيقِهِ.

وَأَمَّا الْمَقْلُوبُ مَتْنًا، وَهُوَ قَلِيلٌ، فَهُوَ أَنْ يُعْطِيَ أَحَدَ الشَّيْئِينَ مَا اشْتَهَرَ لِلآخِرِ، كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي السَّبْعَةِ الَّذِينَ يُظْلِمُهُمُ اللَّهُ تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِهِ، فَفِيهِ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تَنْفَقُ شِمَالُهُ»، فَهَذَا مِمَّا انْقَلَبَ عَلَى أَحَدِ الرِّوَاةِ، وَإِنَّمَا هُوَ: «حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تَنْفَقُ يَمِينُهُ»، كَمَا فِي «الصَّحِيحِينَ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ:

(١١) وَمُؤْتَلَفٌ وَجِدِي وَسَجْوِي وَلَوْعَتِي وَمُخْتَلَفٌ حَظِّي وَمَا مِنْكَ أَمَلٌ

قَوْلُهُ: مُؤْتَلَفٌ.

المؤتلف لغة: قال الراغب: الإلفُ اجتماع مع التمام، والمؤلف ما جمع من أجزاء مختلفة ورتب ترتيباً قدم فيه ما حقه أن يقدم، وآخر ما حقه أن يؤخر. اهـ

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقُ الْخَطِّ فَقَطٌ وَضِدُّهُ مُخْتَلَفٌ فَآخِشَ الْغَلَطِ

المتفق والمفترق ألف فيه الخطيب كتاباً حافلاً يعتبر مرجعاً في بابه، والمؤتلف والمختلف ألف فيه جماعة من أهل العلم مثل ابن ماكولا في «الإكمال» و«تكملة» لابن نقطة.

ومن هذا الباب أيضاً «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي، و«تبصرة المتنبه» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ هذا بابه التصحيح مثل سلام وسلام، يتصفح مثل الثوري والتوزي، مثل البزار والبزاز، مثل شريح وسريح.

كل هذا من المؤتلف، والمختلف، ومن هذا الباب يحصل التصحيف، وربما أيضاً من هذا الباب يظنون أيضاً أن هذا العدد الذين رووا الحديث يعني واحد، أو يظنون أن هذا هو الضعيف وذاك هو الثقة، وأحدهما قد يكون ضعيفاً والآخر ثقة، فمعرفة مهمة جداً؛ لهذا أفرد بالتصنيف، وقد ذكر منه

النووي في "التقريب والتيسير" وفي "مقدمة مسلم" جملة طيبة.

### قَوْلُهُ: وَجَدِي.

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في "روضة المحبين" (ص ٢٥): وأما الوجد فهو الحب الذي يتبعه الحزن، وأكثر ما يستعمل الوجد في الحزن، يقال منه: وجد وجدًا بالفتح، ونحن نذكر هذه المادة وتصاريفها، يقال: وجد مطلوبه يجده ووجدًا؛ فإن تعلق ذلك بالضالة سموه وجدانًا، ووجد عليه في الغضب موجدة، ووجد في الحزن وجدًا بالفتح، ووجد في المال، أي: صار واجدًا وجدًا ووجدًا ووجدًا بالفتح والضم والكسر، وجدة إذا استغنى، وأما إطلاق اسم الوجد على مجرد مطلق المحبة فغير معروف، وإنما يطلق على محبة معها فقد يوجب الحزن. اهـ

### قَوْلُهُ: وَشَجْوِي.

قال ابن القيم رحمته الله في "روضة المحبين" (ص ٢٩): وأما الشجوه فهو حب يتبعه هم وحزن، قال في "الصحاح": الشجوه الهم والحزن، يقال: شجاه يشجوه شجواً إذا أحزنه وأشجاه، يشجيه إشجاءً إذا أغصه، تقول منها جميعاً: شجي بالكسر يشجى شجى، قال الشاعر:

لا تنكروا القتل وقد سبينا      في حلقكم عظم وقد شجينا

أراد: حلوقكم، وأشجى ما ينشب في الحلق من عظم أو غيره، ورجل شج

أي: حزين، وامرأة شجيرة على فعلة، فأطلق هذا الاسم على الحب للزومه كالشجى الذي يعلق بالحلق وينشب فيه.

### قَوْلُهُ: وَلَوْعَتِي.

قال ابن القيم رحمته الله في "روضة المحبين" (ص ٤٢): وأما اللوعة: فقال في "الصحاح": لوعة الحب حرقتة، وقد لاعه الحب يلوعه، والتاع فؤاده، أي: احترق من الشوق، ومنه قولهم: أتان لاعة الفؤاد إلى جحشها، قال الأصمعي: أي لائعة الفؤاد وهي التي كأنها وهى من الفرع. اهـ.

### قَوْلُهُ: حَظِّي.

في "الصحاح" و"القاموس": الحظ النصيب الجَد، أو خاص بالنصيب من الخير والفضل.

### قَوْلُهُ: وَمَا مِنْكَ أَمَلٌ.

في "مختار الصحاح" و"القاموس": الأمل الرجاء، يقال: أمّل خيره، يأمل أملاً وأمّله تأميلاً.

### قَوْلُهُ: وَمَخْتَلَفٌ.

في هذا البيت نوع واحد من أنواع الحديث، وهو المؤلف والمختلف.

قال رحمه الله:

(١٢) خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْنَدًا وَمُعْنَعًا فَغَيْرِي بِمَوْضُوعِ الْهُوَى يَتَحَيَّلُ

اشتمل هذا البيت على ثلاثة من أنواع الحديث.

المسند: هو عند أهل الحديث ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، سواء

اتصل بالثقات أو بالضعفاء.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «النكت»: والذي يظهر لي بالاستقراء من

كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم: ما أضافه من سمع النبي ﷺ

بسند ظاهره الاتصال، فمن سمع أعم من أن يكون صحابياً، أو تحمل حال

كفره، وأسلم بعد موت النبي ﷺ...

قال: فكل مسند مرفوع، وكل مسند متصل، ولا عكس فيهما. اهـ.

وقال النووي رحمه الله في «التقريب مع التدريب» ص (١٨٢): وأكثر ما

يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ. اهـ.

المعنع لغة: اسم مفعول من عنعن، أي قال: عن عن.

واصطلاحاً: هو قول الراوي عن فلان.

واختلفوا في حكم الإسناد المعنع، فالذي صححه جمهور المحدثين

وغيرهم أنه من المتصل بشرط سلامة معنعه من التدليس، ويشترط ثبوت

ملاقاته ممن رواه عنه بالنعنة على ما ذهب إليه البخاري، وشيخه ابن المديني

وغيرهما من أئمة الحديث.

ومسلم لم يشترط الثاني، بل اكتفى بثبوت كونها في عصر واحد، وإن لم يثبت في خبر قط أنها اجتمعا أو تشافها، لكن قال ابن الصلاح: فيما قاله مسلم نظر، أي: لأنهم كثيراً ما يرسلون عن عاصروه ولم يلقوه، فاشترط لقيهما لتحمل العننة على السماع.

واشترط ابن السمعي طول الصحبة بينهما، وأبو عمرو الداني كونه معروفاً بالرواية عنه، والقاسبي أن يدركه إدراكاً بيئاً.

وقيل: المعنعن المرسل والمنقطع، وإن لم يكن راويه مدلساً حتى يظهر اتصاله بمجيئه من طريق آخر أنه سمعه منه؛ لأن (عن) لا تشعر بشيء من أنواع التحمل.

قال النووي رحمته الله: وهذا مردود بإجماع السلف. انتهى

الموضوع لغة: اسم مفعول من وضع الشيء إذا اختلقه.

واصطلاحاً: هو الحديث المكذوب على رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم، وهكذا قد ألف

علماء في الموضوعات كابن الجوزي وانتقد عليه من حيث أنه أدخل في كتابه ما ليس بموضوع مثل حديث الكاسيات العاريات في "صحيح مسلم".

ولهذا قال السيوطي رحمته الله: وفي كتاب ابن الجوزي ما ليس من الموضوع، حتى وهما من الصحيح والضعيف والحسن ضمنته كتابي "القول الحسن"، ومن غريب ما تراه فاعلم فيه حديث من "صحيح مسلم".

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "النزهة": فالقسم الأول، وهو الطعن بكذب



الراوي في الحديث النبوي هو الموضوع، والحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الغالب، لا بالقطع؛ إذ قد يصدق الكذب، لكن لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك، وإنما يقوم بذلك، منهم من يكون اطلاعه تاماً، وذهنه ثاقباً، وفهمه قوياً، ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة، وقد يعرف الوضع بإقرار واضعه، قال ابن دقيق العيد: ولكن لا يقطع بذلك لاحتمال أن يكون كذب في ذلك الإقرار. اهـ

وفهم منه بعضهم أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلاً، وليس ذلك مراده، وإنما نفى القطع بذلك، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم؛ لأن الحكم يقع بالظن الغالب، وهو هنا كذلك، ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل، ولا رجم المعترف بالزنى؛ لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به.

ومن القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوي، كما وقع لمأمون بن أحمد أنه ذكر بحضرة الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أو لا؟ فساق في الحال إسناداً إلى النبي ﷺ أنه قال: سمع الحسن من أبي هريرة.

وكما وقع لغياث بن إبراهيم حيث دخل على المهدي، فوجده يلعب بالحمام، فساق في الحال إسناداً إلى النبي ﷺ أنه قال: «لا سبق إلا في نصلٍ، أو خُفٍّ، أو حافرٍ، أو جناحٍ»، فزاد في الحديث: «أو جناحٍ»، فعرف المهدي أنه كذب لأجله، فأمر بذبح الحمام.

ومنها: ما يؤخذ من حال المروي كأن يكون مناقضاً لنص القرآن، أو السنة

المتواترة، أو الإجماع القطعي، أو صريح العقل، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل. ثم المروي تارة يخترعه الواضع، وتارة يأخذ من كلام غيره كبعض السلف الصالح، أو قدماء الحكماء، أو الأسرئليات، أو يأخذ حديثاً ضعيف الإسناد، فيركب له إسناداً صحيحاً ليروج.

### والحامل للواضع على الوضع:

- إما عدم الدين، كالزنادقة.
- أو غلبة الجهل، كبعض المتعبدین.
- أو فرط العصبية، كبعض المقلدين.
- أو اتباع هوى بعض الرؤساء.
- أو الإعراب لقصد الاشتهار.

وكل ذلك حرام بإجماع من يُعتد به، إلا أن بعض الكرامية، وبعض المتصوفة، نقل عنهم إباحة الوضع في الترغيب والترهيب، وهو خطأ من فاعله، نشأ عن جهل؛ لأن الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية.

واتفقوا على أن تعمد الكذب على النبي ﷺ من الكبائر، وبالغ أبو محمد

الجويني فكفر من تعمد الكذب على النبي ﷺ.

واتفقوا على تحريم رواية الموضوع إلا مقروناً ببيانه؛ لقوله ﷺ: «من حدث

عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين»، أخرجه مسلم.

قال ابن حجر رحمته الله: ولم يجد إلا هذا الحديث الذي في أحد «الصحيحين» وهو في «الموضوعات»، حديث أيضًا: «غيروا هذا الشيب وجنبوه السواد»، أو حديث: «يأتي قوم يخضبون لحاهم كحواصل الحمام».

حديث ابن عباس وهم فيه ابن الجوي فأدخله في الموضوعات من أجل عبد الكريم يظنه أنه ابن أبي المخارق وهو الجزري، وعبد الكريم الجزري ثقة، وعبد الكريم ابن أبي المخارق ضعيف، فهذا من أي الأنواع؟ درسنا الليلة في المتفق والمفترق واحد ضعيف، وواحد ثقة.

فلما عرفنا هذا الفصل: فصل المتفق والمفترق؛ عرفنا هذا الضعيف، وعرفنا هذا الثقة، وإلا قد يلتبس هذا بهذا، وهكذا أيضًا أتى بعده السيوطي وانتقد عليه ما انتقد في «الآلي المصنوعة».

اشتمل هذا البيت على ثلاثة من أنواع الحديث: المسند، والمعنعن، والموضوع.

### قَوْلُهُ: الْهُوَى.

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في «روضة المحبين» ص (٢٢-٢٣): وأما الهوى فهو ميل النفس إلى الشيء وفعله، هوى يهوى هوى مثل عمى يعمى عمى، وأما هوى يهوى بالفتح: فهو السقوط، ومصدره الهوي بالضم، ويقال: الهوى أيضًا على نفس المحبوب قال الشاعر:

إن التي زعمت فؤادك ملها مُعْضَلُ      خلقت هواك كما خلقت هوى لها

ويقال: هذا هوى فلان وفلانة هواه، أي: مهويته ومحبوبته. وأكثر ما يستعمل في الحب المذموم كما قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ \* فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠-٤١].

ويقال: إنها سُمِّيَ هوى؛ لأنه يهوي بصاحبه، وقد يستعمل في الحب الممدوح استعمالاً مقيداً.

ومنه قول النبي ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما نئت به».

وفي «الصحيحين» عن عروة قال: كانت خولة بنت حكيم من اللاتي وهبن أنفسهن للنبي ﷺ، فقالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أما تستحي المرأة أن تهب نفسها للرجل، فلما نزلت: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]، قلت: يا رسول الله، ما أرى ربك إلا يسارع في هواك.

وفي قصة أسارى بدر قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فهوي رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يهوَ ما قلت. وذكر الحديث.

وفي «السنن» أن أعرابياً قال للنبي ﷺ: جئت أسألك عن الهوى؟ فقال:

«المرء مع من أحب».

**قَوْلُهُ: يَتَحَلَّلُ** (١١)

قال الحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في «الفتح» (١٢/٤٠٨-٤٠٩) ط/السلام:-

جَمَعَ حِيلَةً، وَهِيَ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَقْصُودٍ بِطَرِيقٍ خَفِيٍّ، وَهِيَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى

(١١) في نسخة: يتحلل.

أَقْسَامٍ بِحَسَبِ الْحَامِلِ عَلَيْهَا؛ فَإِنْ تَوَصَّلَ بِهَا بِطَرِيقٍ مُبَاحٍ إِلَى إِبْطَالِ حَقٍّ، أَوْ إِثْبَاتِ بَاطِلٍ؛ فَهِيَ حَرَامٌ، أَوْ إِلَى إِثْبَاتِ حَقٍّ، أَوْ دَفْعِ بَاطِلٍ؛ فَهِيَ وَاجِبَةٌ أَوْ مُسْتَحَبَّةٌ، وَإِنْ تَوَصَّلَ بِهَا بِطَرِيقٍ مُبَاحٍ إِلَى سَلَامَةِ مَنْ وَقُوعِ فِي مَكْرُوهِ؛ فَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ أَوْ مُبَاحَةٌ، أَوْ إِلَى تَرْكِ مَنْدُوبٍ؛ فَهِيَ مَكْرُوهَةٌ. وَوَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ الْأَثْمَةِ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ: هَلْ يَصِحُّ مُطْلَقًا وَيَنْفُذُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، أَوْ يَبْطُلُ مُطْلَقًا، أَوْ يَصِحُّ مَعَ الْإِثْمِ؟ وَلَمِنْ أَجَازِهَا مُطْلَقًا، أَوْ أَبْطَلَهَا مُطْلَقًا أَدِلَّةً كَثِيرَةً.

فَمَنْ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ﴾ [ص: ٤٤]، وَقَدْ عَمِلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَقِّ الضَّعِيفِ الَّذِي زَنَى، وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ فِي «السُّنَنِ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطَّلَاق: ٢]، وَفِي الْحِيلِ مَخَارِجٌ مِنَ الْمَضَاقِ. وَمِنْهُ: مَشْرُوعِيَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ؛ فَإِنَّ فِيهِ تَخْلِيصًا مِنَ الْحَنْثِ، وَكَذَلِكَ الشُّرُوطُ كُلُّهَا؛ فَإِنَّ فِيهَا سَلَامَةَ مَنْ الْوُقُوعِ فِي الْحَرْجِ، وَمِنْهُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ فِي قِصَّةِ بِلَالٍ «بِعَ الْجُمُعِ بِالذَّرَاهِمِ ثُمَّ إِبْتَعَ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيًّا».

وَمِنْ الثَّانِي قِصَّةُ أَصْحَابِ السَّبْتِ، وَحَدِيثُ: «حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا ثَمَنَهَا»، وَحَدِيثُ النَّهْيِ عَنِ النَّجْشِ، وَحَدِيثُ: «لَعْنُ الْمُحَلَّلِ وَالْمُحَلَّلِ لَهُ»، وَالْأَصْلُ فِي اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافُهُمْ: هَلِ الْمُعْتَبَرُ فِي صَيْغِ الْعُقُودِ أَلْفَاظُهَا أَوْ مَعَانِيهَا؟ فَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ؛ أَجَازَ الْحِيلَ. ثُمَّ اخْتَلَفُوا: فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَنْفُذَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ، أَوْ فِي

بَعْضُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تَنْفُذُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا. وَمَنْ قَالَ بِالثَّانِي أَبْطَلَهَا وَلَمْ يُجِزْ مِنْهَا إِلَّا مَا وَافَقَ فِيهِ اللَّفْظُ الْمَعْنَى الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الْقَرَائِنُ الْحَالِيَّةُ، وَقَدْ اشْتَهَرَ الْقَوْلُ بِالْحَيْلِ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ؛ لِكَوْنِ أَبِي يُوسُفَ صَنَّفَ فِيهَا كِتَابًا، لَكِنَّ الْمَعْرُوفَ عَنْهُ وَعَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَيْمَتِهِمْ تَقْيِيدَ أَعْمَالِهَا بِقَصْدِ الْحَقِّ، قَالَ صَاحِبُ «الْمُحِيطِ»: أَصْلُ الْحَيْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا﴾ [ص: ٤٤] الْآيَةِ، وَصَابِطُهَا إِنْ كَانَتْ لِلْفِرَارِ مِنَ الْحُرَامِ وَالتَّبَاعُدِ مِنَ الْإِثْمِ؛ فَحَسَنٌ، وَإِنْ كَانَتْ لِإِبْطَالِ حَقِّ مُسْلِمٍ؛ فَلَا، بَلْ هِيَ إِثْمٌ وَعُدْوَانٌ. اهـ

والناظم هنا يخبر عن نفسه أنه صريح في وده مع من قصده، أما غيره فإنه

يحتال ويباطل في وده، ولا يجد فيه.

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ:

(١٣) وَذِي نُبْدٍ مِنْ مُبْهَمِ الْحُبِّ فَاعْتَبِرْ وَغَامِضُهُ إِنْ رُمْتَ شَرْحاً أَطْوَلَ

قَوْلُهُ: نُبْدُ.

النُّبْدُ: جمع نبذة، وهي الشيء اليسير، كما في «النهاية».

قَوْلُهُ: مِنْ مُبْهَمٍ.

المبهم لغة: اسم مفعول من أبهم، ويجمع على مبهمات، وإبهام الأمر أن يشتبه فلا يعرف وجهه، وكلام مبهم لا يعرف له وجه يؤتى منه، وطريق مبهم إذا كان خفياً لا يستبين، كما في «لسان العرب».

واصطلاحاً: فائدة معرفة المبهم: زوال الجهالة، لاسيما الجهالة التي يرد معها الحديث حيث يكون الإبهام في الإسناد، وقد صنف في ذلك الخطيب وغيره.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في «النزهة»: (ولا يقبل) حديث (المبهم) ما لم يُسم؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تُعرف عينه، فكيف تُعرف عدالته؟! وكذا لا يُقبل خبره، (ولو أبهم بلفظ التعديل)؛ كأن يقول الراوي عنه: أخبرني الثقة؛ لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره، وهذا (على الأصح) في المسألة؛ وهذه النكتة لم يُقبل المرسل، ولو أرسله العدل جازماً به؛ لهذا الاحتمال بعينه.

وقيل: يُقبل تَمَسُّكًا بالظاهر؛ إذ الجرح على خلاف الأصل.

وقيل: إن كان القائل عالمًا أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه. وهذا

ليس من مباحث علوم الحديث، والله الموفق.

فإن سُمِّي الراوي، وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه؛ فهو مجهول العين

كالمبهم، فلا يُقبل حديثه إلا أن يُوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من

ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك.

أو إن روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يوثق؛ فهو مجهول الحال، وهو المستور،

وقد قَبِلَ روايته جماعة بغير قيد، وردّها الجمهور.

والتحقيق أن رواية المستور، ونحوه مما فيه الاحتمال لا يُطلق القول بردها

ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين، ونحوه

قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر. انتهى

قال الإمام ابن عبدالمهدي رحمته الله في "الصارم المنكي" (١٠٢ و ٢٤٦): والمبهم

أسوأ حالًا من المجهول.

**قَوْلُهُ: الْحُبُّ.**

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في "روضة المحبين" ص (١٧): فأما المحبة، فقيل:

أصلها الصفاء؛ لأن العرب تقول لصفاء بياض الأسنان ونضارتها حب

الأسنان. وقيل: مأخوذة من الحباب وهو ما يعلو الماء عند المطر الشديد؛ فعلى

هذا المحبة: غليان القلب وثورانه عند الاهتياج إلى لقاء المحبوب.



إلخ أن قال: فكأن المحب قد لزم قلبه محبوبه، فلم يرم عنه انتقالاً. اهـ

### قَوْلُهُ: فَاعْتَبِرْ.

قال الراغب رحمته الله: والاعتبار والعبرة بالحالة التي يتوصل بها إلى معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: من الآية ١٣]، ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: من الآية ٢].

وإصطلاحاً: الاعتبار تتبع طرق حديث يظن أنه انفرد بروايته راو؛ ليعرف هل شاركه في روايته غيره أم لا.

قال الحافظ رحمته الله في النزهة (ص ١٠٢): وَاعْلَمْ أَنَّ تَتَبِعَ الطَّرِيقَ مِنَ «الجوامع»، و«المسانيد»، و«الأجزاء» لذلك الحديث الذي يُظَنُّ أَنَّهُ فَرَدُّ لِيُعْلَمَ هَلْ لَهُ مُتَابِعٌ أَمْ لَا؟ هُوَ الْإِعْتَابُ.

وقول ابن الصلاح: معرفة الاعتبار، والمتابعات، والشواهد قد يوهم أن الاعتبار قسيمٌ هُما، وليس كذلك، بل هو هيئة التوصل إليهما، وجميع ما تقدم من أقسام المقبول محصلٌ فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة، والله أعلم.

### قَوْلُهُ: وَغَامِضُهُ.

قال الراغب رحمته الله: الغمض النوم العارض، قيل: أرض غامضة ودار غامضة، ثم يستعار للتغافل والتساهل.

وربما قيل في بعض الأسانيد: غامض، أو مظلم، يطلق هذا التعبير بعض

الأئمة، كابن معين، وابن عدي، والذهبي يطلقون ذلك على الإسناد الذي فيه عدة مجاهيل لا يُعرفون.

**قَوْلُهُ: إِنَّ رُمْتَ.**

أي: أردت.

**قَوْلُهُ: شَرَحًا.**

الشرح: قال في "مختار الصحاح": الشرح الكشف، تقول شرح الغامض،

أي: فسره، وبابه: قطع، ومنه تشريح اللحم، القطعة منه شريحة.

قال رحمه الله:

(١٤) عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ وَمَشْهُورٌ أَوْصَافِ الْمَحِبِّ التَّذَلُّ

قَوْلُهُ: عَزِيزٌ.

العزیز فی اللغة: من عَزَّ يَعِزُّ بالكسر، أي: قَلَّ وندر، ومن عَزَّ يَعِزُّ بالفتح،

أي: قوي واشتد.

واصطلاحاً: قال الحافظ ابن حجر في «النهضة»: العزیز هو أن لا يرويه أقل

من اثنين عن اثنين، وسمي بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عز، أي: قوي

بمجيئه من طريق أخرى، وليس شرطاً للصحيح؛ خلافاً لمن زعمه، وهو

أبو علي الجبائي من المعتزلة.

قال ابن حجر رحمه الله: وادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن

ينتهي، لا توجد أصلاً. قلت: إن أراد به أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا

توجد أصلاً، فيمكن أن يسلم، أما صورة العزیز التي حررناها فموجودة بأن لا

يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين، مثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس:

أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

رواه عن أنس: قتادة وعبدالعزیز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد،

ورواه عن عبدالعزیز: إسماعيل بن علية وعبدالوارث، ورواه عن كل جماعة. اهـ.

حاصلهُ: أن العزیز لا يقل في أحد طبقاته عن اثنين.

**قَوْلُهُ: بِكُمْ.**

عليه تنبيه: وهو أن يقال: بالله ثم بكم، وإن لم يطاوعه النظم ينبه عليه في حاشية؛ لقول الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ۗ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: من الآية ١٨].

**قَوْلُهُ: صَبُّ.**

قال ابن القيم رحمته الله في "روضة المحبين" ص (٢٤-٢٥): وأما الصبابة فقال في "الصحاح": هي رقة الشوق وحرارته، يقال: رجل صبُّ عاشقٌ مشتاقٌ، وقد صببت يا رجل، بالكسر، قال الشاعر:

ولست تصب إلى الظاعنين إذا ما صديقك لم يصب

**قلت:** والصبابة من المضاعف من صب يصب، والصبأ والصبوة من المعتل،

وهم كثيرًا ما يعاقبون بينهما، فبينهما تناسب لفظي ومعنوي، قال الشاعر:

تشكي المحبون الصبابة ليتني تحملت ما يلقون من بينهم وحدي

ويقال: رجلٌ صب، وامرأة صب، كما يقال: رجل عدل وامرأة عدل.

## قَوْلُهُ: ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ.

أيضاً هذا التعبير خطأ؛ لما تضمنته الآيات المذكورة.

## قَوْلُهُ: وَمَشْهُورٌ.

المشهور في اللغة: اسم مفعول من شهرت الأمر إذا أظهرته، ورجل مشهور معروف المكان مذكور، سمي المشهور بذلك لوضوحه.

والمشهور اصطلاحاً: يعني الثلاثة فما فوق إذا كان ثلاثة فما فوق لم يبلغ حد التواتر على حد تعبيرهم فهو المشهور، وبعضهم يسميه المستفيض، والصحيح أنه لا فرق بين مشتهر وبين مستفيض، منهم من يقول: (مستفيض من يستوي في أول سنده وآخر سنده)، لكن هذا الذي عليه الأكثر، أو عليه الذي هو أقرب أن المشهور هو هذا، مشهور اصطلاحياً.

أما المشهور عند بعض الناس من حيث التي ألف فيها الكتب، فلا يعنون بهذا التعريف «المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة» للسخاوي، «كشف الخفاء والإلباس فيما اشتهر على ألسنة الناس» للعجلوني، وهو مستفيد من السخاوي، يلخص عن السخاوي «تلخيص كشف الخفاء»، والسخاوي أعلم منه بعلم الحديث بلا شك.

وهكذا ما كان في هذا الباب المقصود بها الذي يشتهر على الألسنة حتى الذي يشتهر عند العامة مثل بعضهم «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»، حتى الذي يشتهر عند الفقهاء قولهم «أبغض الحلال إلى الله الطلاق».

كذلك عند الأصوليين أن النبي ﷺ يقول: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان»، رفع بلفظ ضعيف لا أصل له: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

وهكذا عند النحويين مثلاً: (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه)، فيأتون بالمشتهر عند الأقوام ويذكرونها لبيان حالها، وشهرتها، وربما ذكر السخاوي في كتابه ذلك حدثاً وضعفه وأتى له بشواهد له بما لا تجده في غيره في ذلك الموضع.

فما كل ما في «المقاصد الحسنة» ضعيف، لا، بعضه ضعيف وهو الأكثر، وماله أصل كذا، وكثير منه فيه مباحث طيبة قد تستفيدها من حيث الصحة، والحسن، وغير ذلك، والشواهد والمتابعات، هذا حاصل ما يتعلق بالعزیز، والمشهور.

اشتمل هذا البيت على نوعين من أنواع الحديث، وهما العزیز والمشهور، وتقدم بيانها.

قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

(١٥) غَرِيبٌ يُقَاسِي البُعْدَ عَنْكَ وَمَالَهُ وَحَقُّكَ عَن دَارِ الْهَوَى مُتَحَوِّلٌ

قَوْلُهُ: غَرِيبٌ.

الغريب لغة: هو الوحيد الذي لا أهل له عنده، كما في «النهاية».

وإصطلاحاً: قال البيهقي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

وَقُلُّ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ .....

الغريب: هو ما رواه راوٍ منفرداً بروايته، فلم يروه غيره، أو انفرد بزيادة في متنه، أو إسناده، سواء انفرد به مطلقاً، أو بقيد كونه عن إمام شأنه أن يجمع حديثه لجلالته وثقته وعدالته، كالزهري وقتادة.

وإنما سمي غريباً؛ لانفراد راويه من غيره، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه، والغالب أنه غير صحيح؛ ومن ثمَّ كره جمع من الأئمة تتبعها.

قَالَ مَالِكٌ: شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس.

وقال الإمام أحمد: لا تكتبوا هذه الغرائب؛ فإنها مناكير، وغالبها عن الضعفاء.

وينقسم الغريب إلى غريب متناً وإسناداً، كما لو انفرد بمتنه واحداً، وإلى غريب إسناداً لا متناً، كحديث معروف روى متنه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، فيه يقول الترمذي: غريب من هذا الوجه.

ولا يوجد ما هو غريب متناً، وليس غريباً إسناداً، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمّن انفرد به فرواه عنه عدد كثير؛ فإنه يصير غريباً مشهوراً. وغريباً متناً لا إسناداً، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد؛ فإنَّ إسناده غريب في طرفه الأول، مشهور في طرفه الآخر، كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»؛ فإن الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد الآخذ عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب رفعه. ولا يدخل في الغريب أفراد البلدان، كقولهم: تفرد به أهل مكة، أو الشام، أو البصرة، إلا أن يراد بتفرد أهل مكة انفرد واحد منهم تجوّزاً؛ فيكون حينئذ غريباً.

وقال ابن رجب رحمته الله في «شرح علل الترمذي» (١/٤٠٦): الغريب ضد المشهور، وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث، ويذمون الغريب منه في الجملة.

ومنه قول ابن المبارك: العلم هو الذي يجيئك من هاهنا، ومن هاهنا. يعني المشهور. أخرجه البيهقي من طريق الترمذي، عن أحمد بن عبدة، عن أبي وهب عنه. وأخرج أيضاً من طريق الزهري عن علي بن حسين، قال: ليس من العلم ما لا يُعرف، إنما العلم ما عرف وتواطأت عليه الألسن.

وبإسناده عن مالك قال: شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس.



وروى محمد بن جابر عن الأعمش، عن إبراهيم قال: كانوا يكرهون غريب الحديث، وغريب الكلام.

وعن أبي يوسف قال: من طلب غرائب الحديث كذب.

وقال أبو نعيم: كان عندنا رجل يصلي كل يوم خمسمائة ركعة، سقط حديث في الغرائب.

وقال عمرو بن خالد: سمعت زهير بن معاوية يقول لعيسى بن يونس: ينبغي للرجل أن يتوقى في رواية غريب الحديث، فإني أعرف رجلاً كان يصلي في اليوم مائتي ركعة ما أفسده عند الناس إلا رواية غريب الحديث.

وذكر مسلم في مقدمة كتابه من طريق حماد بن زيد أن أيوب قال لرجل: لزمتم عمراً؟ قال: نعم، إنه يجيئنا بأشياء غرائب!! قال: يقول له أيوب: إنها نفرٌ أو نفرق من تلك الغرائب.

وقال رجل لخالد بن الحارث: أخرج لي حديث الأشعث؛ لعلني أجد فيه شيئاً غريباً، فقال: لو كان فيه شيء غريب لمحوته.

ونقل علي بن عثمان النفيلي عن أحمد قال: شر الحديث الغرائب، التي لا يعمل بها، ولا يعتمد عليها.

وقال المروزي: سمعت أحمد يقول: تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب، ما أقل الفقه فيهم.

ونقل محمد بن سهل بن عسكر عن أحمد قال: إذا سمعت أصحاب

الحديث يقولون: هذا الحديث غريب أو فائدة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان، وإذا سمعتهم يقولون: لا شيء. فاعلم أنه حديث صحيح. وقال أحمد بن يحيى: سمعت أحمد غير مرة يقول: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب؛ فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء.

قال أبو بكر الخطيب: أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب عليهم كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من رواية المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنبًا، والثابت مصدوفًا عنه مطرًا، وذلك لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلمهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين، والأعلام من أسلافنا الماضين.

وهذا الذي ذكره الخطيب حق، ونجد كثيرًا ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتني بالأصول الصحاح كالكتب الستة ونحوها، ويعتني بالأجزاء الغريبة، وبمثل "مسند البزار"، و"معجم الطبراني"، أو "أفراد الدارقطني"، وهي مجمع الغرائب والمناكير.

### وَقَوْلُهُ: غَرِيبٌ يُقَاسِي الْبُعْدَ.

فيه إشارة إلى رحلة أهل الحديث وغربتهم من أجله؛ لملاقة الشيوخ، وأخذ الحديث عنهم، وأخذ طرق التحمل المعروفة عند المحدثين.

قال الإمام البخاري رحمته الله في «كتاب العلم» (٢٢٨/١): باب الخروج في طلب العلم.

وألف الإمام أبو بكر الخطيب رسالة بعنوان «الرحلة في طلب الحديث». وذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون» عدة مؤلفات لغير الخطيب في الرحلة، وأقوال وشعر ونثر في مدح الرحلة في طلب العلم.

### قَوْلُهُ: وَحَقَّقَ.

هذا قسم بغير الله، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من كان حالفاً؛ فليحلف بالله، أو ليصمت» رواه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما. وجاء: «من حلف بغير الله؛ فقد أشرك» أخرجه أحمد (١٢٥/٢)، وأبوداود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥)، وغيرهم.

### قَوْلُهُ: مُتَّحَوِّلٌ.

قد يؤخذ منه تحويل السند. قال الإمام النووي رحمته الله في فصل الرموز في الإسناد من «مقدمته على صحيح مسلم» ص (٣٣) طبعة دار ابن حزم: جرت العادة بالاختصار على الرمز في حدثنا وأخبرنا، واستمر الاصطلاح عليه من قديم الأعصار إلى زماننا، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى، فيكتبون من حدثنا (ثنا)، وهي الثاء والنون والألف، وربما حذفوا الثاء ويكتبون من أخبرنا (انا)، ولا يحسن زيادة الباء قبل (نا)، وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من

الإسناد إلى إسناد (ح)، وهي حاء مهملة مفردة، والمختار أنها مأخوذة من التحول؛ لتحوله من الإسناد إلى إسناد، وأنه يقول القارىء إذا انتهى إليها: (ح)، ويستمر في قراءة ما بعدها. وقيل: إنها من (حال بين الشيين) إذا حجز؛ لكونها حالت بين الإسناد، وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء، وليست من الرواية. وقيل: إنها رمز إلى قوله (الحديث)، وإن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها: (الحديث)، وقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها (صح)، فيشعر بأنها رمز (صح)، وحسنت هاهنا كتابة (صح)؛ لئلا يتوهم أنه سقط متن الإسناد الأول، ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيرًا، وهي كثيرة في "صحيح مسلم" قليلة في "صحيح البخاري"، فيتأكد احتياج صاحب هذا الكتاب إلى معرفتها، وقد أرشدناه إلى ذلك، والله الحمد والنعمة، والفضل والمنة. اهـ

قال رحمه الله:

(١٦) فَرَفَّقًا بِمَقْطُوعِ الْوَسَائِلِ مَالَهُ إِلَيْكَ سَبِيلٌ لَا وَلَا عَنْكَ مَعْدِلٌ

قَوْلُهُ: فَرَفَّقًا.

قال ابن الأثير رحمه الله في "النهاية": الرفق لين الجانب، وهو ضد العنف، ومنه الحديث: «ما كان الرفق في شيء إلا زانه»، أي: اللطف.

قَوْلُهُ: بِمَقْطُوعِ.

المقطوع: ضد الموصول.

واصطلاحاً: قال الحافظ ابن كثير في "مختصر علوم الحديث" المقطوع: هو الموقوف على التابعين قولاً وفعلاً، وهو غير المنقطع، وقد وقع في عبارات الشافعي والطبراني إطلاق المقطوع على منقطع الإسناد.

قلت: المقطوع في المتن، والمنقطع في الإسناد، والمقطوع بحسب سنده من حيث الثبوت وعدمه، إلا أنه من قسم ما ليس بحجة.

وقال النووي رحمه الله في "التقريب": المقطوع جمعه مقاطع ومقاطع، وهو الموقوف... وقد جمع فيه عمر بن بدر الموصلي الحنفي جزءاً سماه "وقوف على الموقوف"...، ومن مظان الموقوف -المقطوع- "موطأ مالك"، و"سنن سعيد بن منصور"، و"مصنف ابن أبي شيبة"، و"مصنف عبدالرزاق"، و"الأوسط" لابن المنذر، و"تفاسير ابن جرير"، و"ابن أبي حاتم"، و"عبد بن حميد"، و"تصانيف

ابن أبي الدنيا، وغير ذلك. اهـ من "شرح السخاوي على تقريب النواوي".

### قَوْلُهُ: الْوَسَائِلُ.

الوسائل: جمع وسيلة.

قال الراغب: الوسيلة التوصل إلى الشيء برغبة.

### قَوْلُهُ: وَلَا عَنْكَ مَعْدِلٌ.

فيه مبالغة ليست في موضعها؛ لأن الله عز وجل هو الذي لا ملجأ منه إلا إليه.

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ:

(١٧) فَلَا زِلْتَ فِي عِزٍّ مَنِيْعٍ وَرَفَعَةٍ وَلَا زِلْتَ تَعْلُوًّا بِالتَّجَنِّيِّ فَاَنْزِلْ

قَوْلُهُ: وَرَفَعَةٍ.

يلمح إلى المرفوع.

وهو في اللغة: اسم مفعول من رفع الشيء يرفعه رفعًا، جعله عاليًا، والرفع

ضد الوضع والخفض في كل شيء، كما في «لسان العرب».

واصطلاحًا: قال الخطيب هو ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ

أو فعله؛ فعليه لا تدخل مراسيل التابعين فمن بعدهم.

لكن قال الحافظ ابن حجر: الظاهر أن كلام الخطيب خرج مخرج الغالب

من أن يضاف إلى النبي ﷺ إنما يضيفه الصحابي.

قال ابن الصلاح: ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل،

أي كأن يقول في حديث: (رفعه فلان، أو أرسله فلان)؛ فقد عنى بالمرفوع

المتصل، أي: بالنبي ﷺ؛ فهو مرفوع مخصوص؛ لما مر أن المرفوع أعم من

المتصل وغيره.

يهدف الناظم رَحِمَهُ اللهُ إلى السند العالي والنازل، علمتم ببارك الله فيكم أن

الإسناد خصيصة هذه الأمة؛ لذا كان أهل الحديث يتنافسون في علو الإسناد لما

فيه من الوصول إلى النبي ﷺ، القرب، يتنافسون في علو الإسناد من حيث إنه

سنة من سنة السلف؛ ولأن السند العالي مريح لاسيما عند المحققين المتأخرين .  
ومن حيث النظر فأنت ترى «موطأ مالك» يقول فيه: عن نافع، عن ابن  
عمر، عن النبي ﷺ، سند عالي، بينما إذا نزلت إلى سند ابن عساكر، أو الحاكم،  
أو البيهقي، تتعب في سوق الأسانيد، وربما بعضها قد لا تجد لها تراجم؛ فإنه  
كُلَّمَا كانت الطبقة أنزل، قلت العناية بتراجم رجال الأسانيد، فهذه من فوائد  
السند العالي.

يذكرون عن ابن معين رحمة الله عليه، قيل له: أي شيء أحب إليك؟ قال:  
سند عالي وبيت خالي.

ورب إسناد نازلٍ أحسن من عالٍ، وهذا قليل، سنده يكون نظيفاً، والعالي  
فيه بعض المتروكين، أو الكذابين، أو الضعفاء؛ فالنازل أحسن منه؛ لأنَّ العبرة  
بالنظافة، والعبرة بالصحة.

### وقسموا علو الإسناد إلى خمسة أقسام:

- ١- علو مطلق: من حيث أن هذا السند يكون عالياً، أي: بالقرب من  
النبي ﷺ، فهذا علو مطلق، كما سبق بيانه من «موطأ مالك» إلى النبي ﷺ، أو  
من كتب إلى النبي ﷺ، يعني يكون بينه وبين النبي ﷺ تابعي، أو تابعين، علو  
مطلق مع الصحابي أيضاً، ربما ثلاثي، أو ثنائي، أو رباعي، هذا ما زال عالياً.  
والسند الثلاثي: ما كان ثلاثة إلى الصحابي.



والرباعي: ما كان أربعة إلى الصحابي، وهكذا خماسي يقال فيه، وهكذا الثنائي أيضًا: نافع عن ابن عمر، هذا ما يقال له اثنين، نافع عن ابن عمر بالصحابي، يُحسب الصحابي أنه من السند، وإن لم يكن من حيث الحكم عليه ما ينظر إلى الصحابي، فالصحابه كلهم عدول.

فقسموه إلى خمسة أقسام، العلي ما سبق ذكره العلو المطلق إلى النبي ﷺ.

بقي أربعة أقسام:

٢- علو نسبي: كأن يكون عاليًا إلى شيخ من المشايخ سمعه منه فلان قبل

فلان بسنة؛ إذا هذا عالي بالسند عنه في سماعه عن فلان هذا.

٣- أن يكون عاليًا إلى كتاب شيخ من المشايخ كمثل أن يروي راوٍ "سنن

أبي داود" من طريق: الزكي بن عبد العظيم، والآخر يرويه من طريق: النجيب

الخرزاعي، قالوا: من حيث موت الزكي قبل موت النجيب، فالذي سمع من

الزكي يكون قد علا؛ لأن ذلك مات قبل هذا؛ علا في السماع.

٤- أو من حيث العلو أيضًا إلى كتاب من الكتب، يقولون: فلان له سند عالي

إلى "صحيح البخاري"، أو إلى "صحيح مسلم"، أعلى من فلان من حيث سنده.

٥- أو من حيث العلو إلى إمام من الأئمة، يقولون: فلان له سند عالي إلى ابن

جريج، أو له سند عالي إلى الأعمش، أو الزهري، أو واحد من الأئمة الحفاظ.

ولا ينبغي أن يتنافس فيه مع الإعراض عن العلم والتعليم والعمل؛ لأن

هذا مذموم إذا كان لقصد العلو والإعراض عن العلم.

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ:

(١٨) أُورِّي بِسُعْدَى وَالرَّبَابِ وَزَيْنَبٍ وَأَنْتَ الَّذِي نَعْنِي وَأَنْتَ الْمُؤَمَّلُ

قَوْلُهُ: أُورِّي.

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النهاية»: فِيهِ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفْرًا وَرَى بغيره، أَي: سَتَرَهُ وَكُنِيَ عَنْهُ، وَأَوْهَمَ أَنَّهُ يَرِيدُ بغيره، وَأَصْلُهُ مِنَ الْوَرَاءِ أَيِ الْقِي الْبَيَانِ وَرَاءَ ظَهْرِهِ. اهـ

وَفَسَّرَتْ أَيْضًا التَّوْرِيَةَ بِأَنَّهَا لَفْظٌ لَهُ مَعْنِيَانِ: قَرِيبٌ، وَبَعِيدٌ، فَيُطْلَقُ الْقَرِيبُ وَيُرَادُ بِهِ الْبَعِيدُ.

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ:

(١٩) فَخُذْ أَوَّلًا مِنْ إِسْمِهِ ثُمَّ أَوَّلًا

(٢٠) أَبْرُ إِذَا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ

قَوْلُهُ: أَبْرُ إِذَا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ.

يدل أنه عنى بقصيدته رجلاً يحبه، أفاده بهذه القصيدة الحديثة على صورة غزل.

قال ابن عبدالمهدي، وابن جماعة في شرح هذه القصيدة: إذا أخذت الكلمة

الأولى من أول البيت الأخير، والأولى من أول نصفه؛ صار (إبراهيم)، وهو

المقصود.

قلت: هذا هو اللائق بدينه وعلمه المذكور في ترجمته: أنه إنما ساق هذا النظم

على صورة غزل تَفَنُّنًا، ولقصد إفادة إبراهيم المذكور، إما أنه ولده، أو أحد

أحبابه، لا أنه عنى بها معشوقة له؛ فهذا في حَقِّهِ غير مناسب، ولا ملائم مع

فضله ودينه، والله أعلم.

انتهى ما يسر الله بسطه على منظومة «غرامي صحيح»، والحمد لله.

## الفهرس

٣	..... مُقَدِّمَةٌ
٥	..... تَرْجَمَةُ النَّاطِمِ
٧	..... عِنَايَةٌ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِهَذِهِ الْمَنْظُومَةِ
٨	..... سَبَبُ تَسْمِيَّتِهَا بِالْقَصِيدَةِ الْغَرَامِيَّةِ
٩	..... شُرُوحُ الْمَنْظُومَةِ
١٢	..... نَظَائِرُ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ
١٤	..... صُورَةُ الْمَخْطُوطَةِ
١٥	..... نَصُّ الْمَنْظُومَةِ
١٧	..... الشَّرْحُ
١٧	..... قَوْلُهُ: غَرَامِي
١٨	..... قَوْلُهُ: صَحِيحٌ
١٨	..... شُرُوطُ الصَّحِيحِ
١٨	..... الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ لَهُ سِنْدٌ
١٩	..... الشَّرْطُ الثَّانِي: اتِّصَالُ السِّنْدِ
٢٠	..... الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: تَحَقُّقُ الْعَدَالَةِ فِي رَوَاتِهِ
٢٢	..... قَوْلُهُ: الْعَدْلُ
٢٣	..... الشَّرْطُ الرَّابِعُ: الضَّبْطُ
٢٤	..... الشَّرْطُ الْخَامِسُ:

- ٢٤ ..... الشرط السادس:
- ٢٤ ..... درجات الصحيح:
- ٢٥ ..... الصحيح أقسام:
- ٢٦ ..... أثبت البلاد في الحديث الصحيح في زمان السلف:
- ٢٦ ..... قولهم: هذا أصح شيء في الباب.
- ٢٧ ..... أول من دَوَّن الصحيح المجرد.
- ٢٧ ..... عدد ما في «الصحيحين» من الحديث:
- ٢٨ ..... مَعْنَى قَوْلِهِمْ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٢٨ ..... الثمرات المجتناة من شجرة الحديث الصحيح.
- ٢٨ ..... الثمرة الأولى:
- ٣١ ..... الثمرة الثانية:
- ٣٢ ..... الثمرة الثالثة:
- ٣٣ ..... الثمرة الرابعة:
- ٣٣ ..... الثمرة الخامسة:
- ٣٤ ..... الثمرة السادسة:
- ٣٤ ..... الثمرة السابعة:
- ٣٥ ..... الثمرة الثامنة:
- ٣٦ ..... الثمرة التاسعة:
- ٣٧ ..... قَوْلُهُ: وَالرَّجَاءُ فِيكَ.

- ٣٩ ..... حقيقة الرجاء:
- ٤١ ..... وَقَوْلُهُ: مُعْضَلٌ
- ٤٣ ..... قَوْلُهُ: وَحُزْنِي.
- ٤٣ ..... قَوْلُهُ: وَدَمْعِي.
- ٤٣ ..... قَوْلُهُ: مُرْسَلٌ
- ٤٦ ..... أو هي المراسيل:
- ٤٧ ..... قَوْلُهُ: وَمُسْلَسَلٌ
- ٥١ ..... قَوْلُهُ: وَصَبْرِي عِنْدَكُمْ
- ٥٢ ..... من معاني الصبر:
- ٥٣ ..... قَوْلُهُ: يَشْهَدُ
- ٥٥ ..... قَوْلُهُ: ضَعِيفٌ
- ٥٧ ..... قَوْلُهُ: وَمَتْرُوكٌ
- ٥٨ ..... قَوْلُهُ: وَذُلِّي
- ٥٨ ..... قَوْلُهُ: أَجْمَلُ
- ٦٢ ..... خلاصة القول في الحسن:
- ٦٣ ..... ألقاب الصحيح والحسن:
- ٦٤ ..... أول من شهر الحسن هو الإمام الترمذي رحمته الله.
- ٦٥ ..... الحسن مراتب.
- ٦٥ ..... وَقَوْلُهُ: اسْتِجَاعُ حَدِيثِكُمْ

- ٦٧ ..... وَقَوْلُهُ: مُشَافَهَةٌ.
- ٦٧ ..... قَوْلُهُ: يُمَلِّي عَلَيَّ.
- ٦٨ ..... قَوْلُهُ: فَأَنْقُلُ.
- ٧٤ ..... قَوْلُهُ: وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعًا.
- ٧٤ ..... قَوْلُهُ: عُدَّالِي.
- ٧٤ ..... وَقَوْلُهُ: تَرَفُّقٌ.
- ٧٦ ..... قَوْلُهُ: وَعَدْلٌ.
- ٧٦ ..... قَوْلُهُ: مُنْكَرٌ.
- ٧٧ ..... قَوْلُهُ: أُسْبِغُهُ.
- ٧٧ ..... قَوْلُهُ: وَزُورٌ.
- ٧٨ ..... قَوْلُهُ: وَتَدْلِيْسٌ.
- ٨٠ ..... والتدليس قسمان:
- ٨١ ..... قَوْلُهُ: يُرَدُّ.
- ٨٢ ..... قَوْلُهُ: وَيُهْمَلُ.
- ٨٥ ..... قَوْلُهُ: أَقْضِي.
- ٨٥ ..... قَوْلُهُ: زَمَانِي.
- ٨٥ ..... قَوْلُهُ: مُتَّصِلٌ.
- ٨٦ ..... قَوْلُهُ: الْأَسَى.
- ٨٦ ..... قَوْلُهُ: وَمُنْقَطِعًا.

- ٨٧..... قَوْلُهُ: أَتَوَصَّلُ
- ٨٨..... قَوْلُهُ: أَكْفَانُ
- ٨٨..... قَوْلُهُ: هَجْرُكَ
- ٨٨..... قَوْلُهُ: مُدْرَجٌ
- ٩٣..... قَوْلُهُ: وَأَجْرِيْتُ دَمْعِي
- ٩٣..... قَوْلُهُ: مُدَبَّجًا
- ٩٤..... قَوْلُهُ: مُهَجَّتِي
- ٩٥..... قَوْلُهُ: فَمَتَّفِقٌ
- ٩٥..... قَوْلُهُ: وَسُهِدِي
- ٩٥..... قَوْلُهُ: وَعَبْرَتِي
- ٩٦..... قَوْلُهُ: وَمُفْرَقٌ
- ٩٨..... قَوْلُهُ: وَقَلْبِي الْمُبْلَلُ
- ٩٨..... قَوْلُهُ: وَقَلْبِي
- ١٠١..... قَوْلُهُ: مُؤْتَلَفٌ
- ١٠٢..... قَوْلُهُ: وَجَدِي
- ١٠٢..... قَوْلُهُ: وَشَجْوِي
- ١٠٣..... قَوْلُهُ: وَلَوْعَتِي
- ١٠٣..... قَوْلُهُ: حَظِّي
- ١٠٣..... قَوْلُهُ: وَمَا مِنْكَ أَمْلٌ



- ١٠٣ ..... قَوْلُهُ: وَخْتَلَفَ.
- ١٠٧ ..... الحامل للواضع على الوضع:
- ١٠٨ ..... قَوْلُهُ: الْهُوَى.
- ١٠٩ ..... قَوْلُهُ: يَتَحَلَّل.
- ١١٢ ..... قَوْلُهُ: نُبْدٌ.
- ١١٢ ..... قَوْلُهُ: مِنْ مُبْهَمٍ.
- ١١٣ ..... قَوْلُهُ: الْحُب.
- ١١٤ ..... قَوْلُهُ: فَاعْتَبِرِ.
- ١١٤ ..... قَوْلُهُ: وَغَامِضُهُ.
- ١١٥ ..... قَوْلُهُ: إِنْ رُمْتَ.
- ١١٥ ..... قَوْلُهُ: شَرْحًا.
- ١١٦ ..... قَوْلُهُ: عَزِيْزٌ.
- ١١٦ ..... قَوْلُهُ: بِكُمْ.
- ١١٧ ..... قَوْلُهُ: صَبُّ.
- ١١٨ ..... قَوْلُهُ: ذَلِيْلٌ لِعِزِّكُمْ.
- ١١٨ ..... قَوْلُهُ: وَمَشْهُورٌ.
- ١٢٠ ..... قَوْلُهُ: غَرِيْبٌ.
- ١٢٣ ..... قَوْلُهُ: غَرِيْبٌ يُقَاسِي الْبُعْدَ.
- ١٢٤ ..... قَوْلُهُ: وَحَقَّقَكَ.

- ١٢٤ ..... قَوْلُهُ: مُتَّحَوِّلٌ
- ١٢٦ ..... قَوْلُهُ: فَرَفَقًا
- ١٢٦ ..... قَوْلُهُ: بِمَقْطُوعٍ
- ١٢٧ ..... قَوْلُهُ: الْوَسَائِلِ
- ١٢٧ ..... قَوْلُهُ: وَلَا عَنْكَ مَعْدُلٌ
- ١٢٨ ..... قَوْلُهُ: وَرَفَعَةٍ
- ١٢٩ ..... تقسيم علو الإسناد إلى خمسة أقسام:
- ١٣١ ..... قَوْلُهُ: أُورِّي
- ١٣٢ ..... قَوْلُهُ: أَبْرُ إِذَا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ